الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

**قسم: اللّغة والأدب العربي**

**تخصّص: لسانيات تطبيقية**

# توظيف الأمثال العربية في الاستدلال للقاعدة النحوية المقتضب للمبرد أنموذجا

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر**

**إعداد الطالب :**

**– لغراب عبد السلام**

**إشراف الأستاذ:**

**– د. عيسى شاغة**

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| أ. فتيحة بوشان | جامعة البويرة | رئيسا |
| د.عيسى شاغة | جامعة البويرة | مشرفا ومقررا |
| أ. حكيمة طايل | جامعة البويرة | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية 2020-2021**

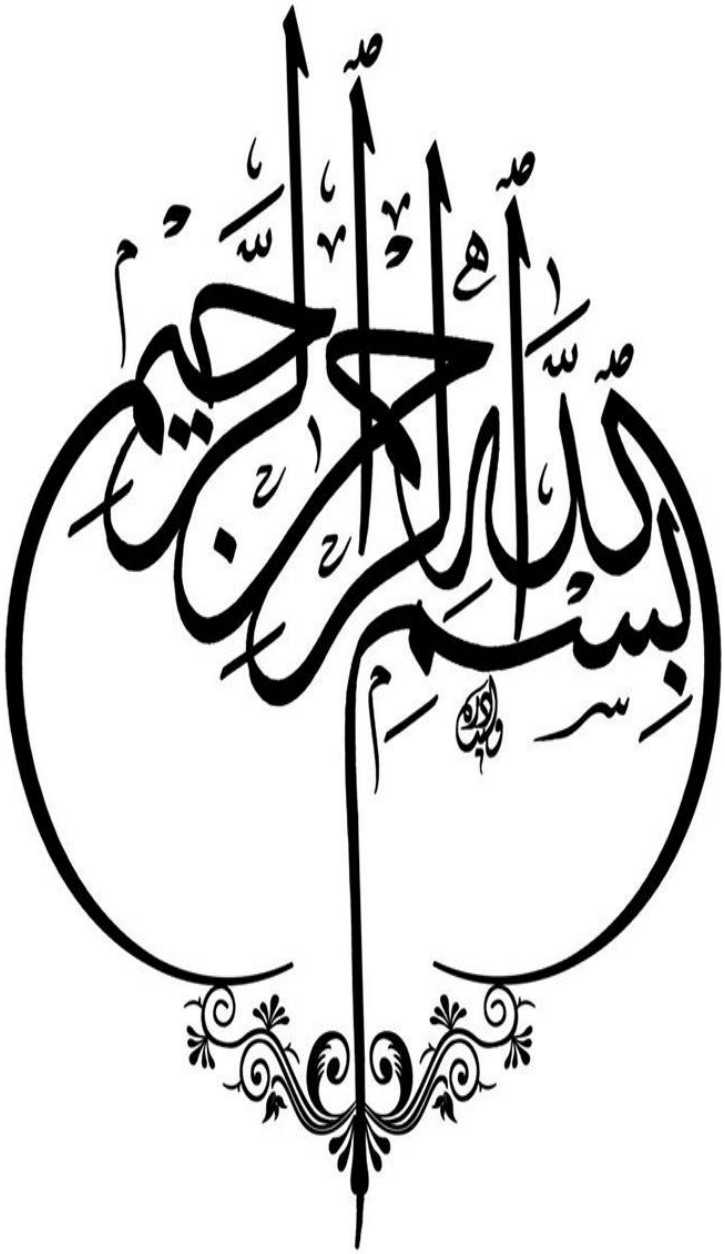
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكـر و عـرفــا ن

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى فضيلة الأستاذ عيسى شاغة مشرفي وموجهي في هذا البحث، والذي أفاض علي من علمه وتجربته ووقته جزاه الله كل خير.

والشكر موصول إلى عضوي لجنة المناقشة الأستاذة بوشان فتحة والأستاذة طايل حكيمة.

كما أقدم الشكر الجزيل لوالدي العزيزين اللذان دفعاني وساعداني للحصول على شهادة الماستر

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

# إ هـد ا ء

إلى أمي الحنون وأبي الغالي

إلى إخوتي وأخواتي الميامين

إلى أصدقائي أجمعين

إلى أساتذتي من علمني حرفا أو حرفين

# مقدمـــــــة

الحمد الله ربي العالمين، والصلاة والسلام على رسوله صاعد الوعد الأمين

أما بعد:

منذ وضع اللبنات الأولى للنحو العربي، لا تزال الأبحاث متواصلة حوله براعة اللغة لمعرفة قوانينها وأسرارها التي بنيت عليها، وتشبعت مواضيع الدراسات منذ أمد بعيد.

ومن أهم هذه المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا عند النحاة الاستدلال بكلام العرب بمختلف أنواعه حول القواعد النحوية، وتعد الأمثال أبرز أنواعه التي وظفها النحاة في استدلالهم للقواعد النحوية.

ولأهمية وقيمة هذا الموضوع لم يسع لنا دراسة الأمثال عند جميع النحاة، فاخترنا من بينهم المبرد لمعرفة منهجه وطريقته في توظيف الأمثال العربية في الاستدلال للقاعدة في كتابيه المقتضب.

وقد دفعنا لاختيار هذا الموضوع اهتمامنا بالأمثال من الناحية الفنية وما تحمله من حكم البالغة ومكانتها عند النحاة من الناحية العلمية

ولدراسة هذا الموضوع سننطلق من الإشكالية التالية: كيف وظف المبرد الأمثال العربية في كتابه المقتضب حول القواعد النحوية؟ والى أي مدى ساهمت الأمثال في صياغة القواعد النحوية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية انطلقا من المنهجية التالية، حيث قسمنا الدراسة الى فصلين وخاتمة.

أما **الفصل الاول** النظري الذي جاء بعنوان **الأمثال وأليات التعقيد النحوي**، وهو يشمل ثلاث مباحث

- **المبحث الأول:** بعنوان الأمثال ماهيتها وأنواعها.

تحدثنا فيه مفهوم الأمثال وذكرنا الفرق بين المثل وانماط التعبير الأخرى بالإضافة إلى الحديث على أنواع الأنواع الأمثال.

- **والمبحث الثاني** بعنوان الاستدلال ومصادره في الدرس اللغوي

  تحدثنا فيه عن مفهوم الاستدلال ومصادره النحوية وضوابطه.

- **والمبحث الثالث** تحدثنا فيه عن الاستدلال بالأمثال والتقعيد النحوي

تحدثنا فيه عن الاستدلال بالأمثال وتناوله في الدراسات اللغوية تحدثنا عن التقعيد النحوي ومراحله.

أما **الفصل الثاني فجاء بعنوان: استدلال المبرد بالأمثال في كتابه المقتضب** وهو مقسم على ثلاث مباحث:

- **المبحث الاول** بعنوان استدلال المبرد بالأمثال في مسائل الأسماء.

تحدثنا فيه على الأسماء التي عالجها المبرد في قضايا نحوية وصرفية، واستدل لها بالأمثال العربية.

- **المبحث الثاني** استدلال المبرد بالأمثال في مسائل الأفعال

  تحدثنا فيه على الأفعال التي عالجها المبرد واستدل لها بالأمثال العربية.

- **والمبحث الثالث** استدلال المبرد بالأمثال في مسائل الحروف

  تحدثنا فيه على الحروف التي عالجها المبرد واستدل لها بالأمثال العربية.

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بوصف توظيف المبرد للأمثال وحللنا طريقة توظيفها.

واستعنا في بحثنا هذا بمجموعة من المصادر أهمها

- ❖ الاستشهاد والاحتجاج في اللغة لمحمد عيد.
- ❖ القاعدة النحوية تحليل ونقد لمحمود حسن الجاسم.

وفي الأخير نشكر الله الذي وفقنا في هذا العمل، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي ومن الشيطان.

# الفصل الأول:

# الأمثـــــــــــال وآليات التقعيد النحوي

- **المبحث الأول: الأمثـال ماهيتـها وأنواعـها**
- **المبحث الثاني: الاستدلال ومصادره في الدرس اللغوي**
- **المبحث الثالث: الاستدلال بالأمثال والتقعيد النحوي**

## المبحث الأول: الأمثـال ماهيتـها وأنواعـها

### 1 – تعريــف الأمثــال:

**1 – 1 – التعريف اللغوي:** اِشتهرت اللغة العربية بِاشتقاق ألفاظ متعددة من مادة واحدة وبصيغ مختلفة، تمكن العربي أن يسمي عدة مسميات من مادة واحدة، ومن هذه المواد المعجمية مادة **( م ث ل )** حيث ذكرها أصحاب المعاجم العربية وأسهبوا في شرحها ونجد ابن دريد يذكر معانيها بأن« المِثلُ: النظير والمثل السائر معروف من الأمثال ويقال مثلت كذا وكذا أي شبهته ومثلت بالرجل إذا اِنكلت به...، وقالوا مَثّلَ يُمثّلُ مثوُلاً إذا اِنتص قائما، والمثال الفراش »[1]، ونقول هذا نظير هذا أي هذا مثل هذا.

ومن معاني المثل أن « يدل على مناظرة الشيء للشيء وهذا مثل هذا أي نظيره والمثل والمثال معنى واحد، وتقول العرب أمثل السلطان فلانا قتله والمعنى أنه فعل به مثل ما كان فقتله».[2]

وجاء في الصحاح للجوهري أن «مثل كلمة تسوية، يقال هذا مِثلهُ ومثله كما يقال شِبهه وشبهه بمعنى، والعرب تقول هو مثيل هذا والمثلُ ما يضرب من الأمثال، ومثل الشيء صفته»[3]، هذه المعاني كلها دونها أصحاب المعاجم قبل القرن السابع هجري.

واِنتقال مادة مَثَّلَ من معنى إلى معنى آخر يدل على اِنتشارها بين الناس وكثرة اِستعمالها فإننا نرى كلما تقدم الزمن أضيف معنى لمادة مثل، كما نجد اِبن منظور يضيف معاني جديدة بقوله «و المثلُ الحديثُ... ومثل الشيء صفته، وقد يكون

1 – اِبن دريد، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1348هـ، ج2، ص 50،51.

2 – اِبن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر، د ط، د ت، ج5، ص .296،297

3 – الجوهري، الصحاح، دار الحديث، القاهرة، د ط، د ت، 2008م، ص 1062، .1063

المثل بمعنى العبرة فقوله تعالى ﴿ فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [الزخرف:56]، معنى قوله مثلا أي عبرة، ويكون معنى الآية قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ مَثَلًا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿٥٩﴾﴾ [ الزخرف: 59]، أي الآية تدل نبوته».[1]

ويضيف فيروز آبادي دلالات إضافية لمادة مثل بقوله «والمثل: يقصد به الحجة والصفة وقد تمثل به تمثيلا مثله وتمثله والصفة ومنه {مثل الجنة التي} [الرعد: 35]، وِامتثل عندهم مثلا حسنا وتمثل بالشيء ضربه مثلا، والمثال: المقدار، والأمثل: الأفضل ، ومَثَّلَ: قام منتصبا»[2]

بعد سرد كل ما قام به أصحاب المعاجم العربية أن دلالات مادة (مثل) تتوزع ما بين هذه المعاجم التي يختلط فيها المحسوس والمجرد وهي كالتالي: التسوية، والمماثلة، والشبه والنظير والحديث والعبرة والآية والمقدار والإنتصاب والتنكيل والفراش.

**1 – 2 – التعريف الاصطلاحي:**

الأمثال جمع مثل يرجع ظهورها إلى العصر الجاهلي وبقيت تستعمل إلى يومنا هذا، نظرا لفائدتها في الحياة وِانفردت بخصائص جعلتها محل اِهتمام الدارسين قديما وحديثا ويعد أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) من أقدم الدارسين الذين خاضوا في موضوع الأمثال وقدم مفهوما اِصطلاحيا معتبرا أنها حكمة العربي في الجاهلية وتحمل خصائص لا تجدها في الكلام العربي شعرا ونثرا ويوضح ذلك بقوله «الأمثال هي حكمة العرب في الجاهلية وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح فيجتمع لهذا بذلك ثلاث جلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى وحسن التشبيه»[3]

---

1 – اِبن منظور، لسان العرب، دار الفكر، لبنان، د ط، د ت، ج15، ص 610/611/613.

2 – فيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2008م، ص 1510.

3– أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تح: عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط 1، 1980م، ص 33.

هذه المميزات هي التي جعلت الأمثال على لسان الناس تستعملها في كل المواقف التي تصادفهم في حياتهم لأنها تحمل حكما بالغة بأقل الألفاظ وأدقها، وهذا كان سببا في بقائها منذ القديم وهي أكثر الأجناس الأدبية العربية القديمة اِستعمالا لأنها « وشيء الكلام وجوهر اللفظ وحلي المعاني والتي تخيرتها العرب وقدمتها العجم ونطق كل زمان وعلى كل لسان فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة لم يسر شيء مسيرها ولا أعم عمومها حتى قيل: "أيسر من مثل»،[1] هذا نجد الأشعار والخطابة اليوم حكرا على الدارسين وفي أماكن ضيقة لا تسع الحياة كلها أما الأمثال تجدها حتى على لسان العوام، والبعض يعتقد أنها علم قائم بذاته صعب المنال مثلما يبرز أبو هلال العسكري يرى أن «الأمثال نوع من العلم منفرد بنفسه لا يقدر على التعرف فيه من اِجتهد في مطلبه حق أحكمه وبالغ في اِلتماسه حتى أتقنه».[2]

الأمثال فن من فنون الأدب ورثها جيل عن جيل لخصت من التجارب فهي « من أقدم الثقافات التي ألهمت أذواق الناس وعقولهم من عوامهم وخواصهم إذ حملت بالتشابه القوية والوجوه البيانية فيها أوجز المعاني وأكثرها وأحسنها اِنطباقا على الواقع وما يجري فيها من الحوادث والوقائع التي حاول كل شع من الشعوب أن يجتنب من مريرها وعواقبها الوخيمة »،[3] وهنا يظهر الأمثال من الناحية العلمية، فهي تصور حادثة ما وقع فيها أحد الناس فتكون عبرة يتجنب الوقوع فيها من حفظ المثل وإتقان إسقاطه على تجاربه وسلوكاته في الحياة، ويختار صاحب المثل ألفاظا تحمل جرسا موسيقيا يساعد على حفظه ويحمل مشابهة بين الأول الذي يمثل التجربة والثاني

1- أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ج3، ص3.
2- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م، ص10.
3- محمد الرازي، الأمثال والحكم، المستشارية الثقافية طهران، 1987م، ص 13.

الذي وقع فيه الأول «فإنه تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس أو أحد المحسوسين من الآخر، واِعتبار أحدهما بالآخر».[1]

التشابه في الحكم هو ما سعى المرء إلى التجنب أن يقع فيه بالإضافة إلى تعريف المعقول من المحسوس أيسر للناس حفظه وتداوله فمثال ذلك « إليك يساق الحديث »،[2] وهو مثل لضرب الرجل الذي يصلح له الأمر وهو مستعجل يريد الوصول إليه قبل أوانه، والمثل هو« القول السائر الذي يشبه به حال الثاني بالأول أو الذي يشبه مضربه بموروده، والمراد بالمورد الحالة الأصلية التي ورد فيها المثل وبالمضرب الحالة المشبهة التي أريدت بالكلام »[3]، ويسمى قول لإجازه وسائر لأنه منتشر بين الناس عوامهم وخواصهم فحكمة التشبه تحتاج دقة في التصوير وهذا ما اِنفرد به المثل عن باقي الكلام ويرى محمود إسماعيل أن المثل يتجاوز البنية التي تنشأ فيها واللغة التي ظهر بها والعصر الذي قيل فيه فالمثل القائل "إن من البيان لسحر" معروف قائله ومعروف عصره وبيئته إلا أن هذا المثل يمكن أن يتأثر به الناس في كل زمان ومكان بل في كل لغة فهو يتجاوز عصره وبيئته ولغته.[4]

بعد سرد التعاريف المختلفة التي قدمها هؤلاء الدارسين قديما وحديثا نلاحظ أنهم حاولوا تقديم مفهوما اِصطلاحيا للمثل وكل واحد اِعتمد على معيار معين، فمنهم من بين مفهومه على منظور لغوي وآخر على منظور أدبي وآخر على منظور نفسي وغيره، واِنفرد بخصائص فنية جعلته يحظى باِهتمام الفصحاء والبلغاء قديما وحديثا وفائدته في الحياة اليوم تكمن في تلخيص كثير من التجارب في قالب

1- اِبن القيم الجوزية، الأمثال في القرآن، دار المعرفة، بيروت، د ط، 1981م، ص 15.

2- أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ص.28

1 – عبد المجيد محمود، أمثال الحديث، مكتبة الصديق، الطائف، ط2، 1992م، ص .30

2 – محمود إسماعيل، معجم الأمثال العربية، مكتبة لبنان، د ط، 1992م، صفحة ي.

لفظي موجز مصيبا المعنى بدقة بواسطة تشبيه بليغ يصف حال الثاني بالأول، كل هذه المميزات جعلته ينتشر بسرعة بين العامة والخاصة.

**2 – الفرق بين المثل وأنماط التعبير الأخرى:**

**2 – 1 – الفرق بين المثل والحكمة:**

يشترك المثل والحكمة حتى لا يكاد يوجد فرق بينهم إلا في التسمية، لكن على الرغم من هذا التداخل إلا أن هناك فرقا بينهما « فالحكمة من معين الفلسفة وتنشأ من أعمال الفكر والتعمق في درس الحياة والتفلسف في مناهجها واِستنكاد أسرارها»[1]، يدل هذا على اِنحصار الحكمة لدى فئة معينة من الناس عكس المثل الذي يمكن لأي إنسان إنتاجه.

والحكمة تتبع من لدن حكيم وهي عصارة خبرة في الحياة، أما المثل عبارة موجزة يشبه الحكمة في الإيجاز والتراص، لكنه يختلف عنها كونه أكثر تخصيصا ذو بعد حسي، والحكمة تنشأ من خلفية فكرية عميقة يتميز صاحبها بالفكر العميق وفهم أسرار الحياة والنظرة الثاقبة.[2]

ويبدو أن الاِختلاف بين المثل والحكمة يكمن في مصدر إنتاجهما فالحكمة يشترط أن يكون قائلها حكيما أما المثل فقد يأتي به أي إنسان وإن كان من عامة الناس، والحكمة تنبع من تعمق في التفكير أما المثل فيأتي من تجربة أو حدث يغلب عليه التشبيه أي تشبيه حال الثاني بالأول.

والحكمة تعتبر قاعدة يمكن الاِعتماد عليها أما المثل يعتبر تحذير من الوقوع في ما وقع فيه من قبل، كما أنها أعم من المثل فيمكن أن نقول المثل حكمة ولا نقول الحكمة مثل ومنه « مهما يكن فإن هذا المعنى هو الذي قرره الإصلاح العلمي

1 – محمد توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دار النفائس، لبنان، ط1، 1988م، ص.47

2 – المرجع نفسه، ص نفسها.

المتأخر فاِتفق الباحثون على أن أدب الحكمة أعم من أدب المثل، فكل مثل حكمة وليس كل حكمة مثل ».[1]

**2 – 2 – الفرق بين المثل والتعبير المثلي:**

التعبير المثلي عبارة « قائمة بذاتها تشتمل على إتباع في بعض الأحيان، وهي تثري التعبير وتوضحه بسبب ما فيها من بيان عظيم وهي مشهورة متداولة على العموم: كفلان يعوي ولا ينبح»[2]،

التعبير المثلي يخلو من المشابهة فلا يشبه شيء بشيء كالمثل ولا يقتصر على شخص معين أو حادث معين، لكنه يبرز وقائع في الحياة يمكن أن تحدث لأي إنسان كقولهم "سكت ألفا ونطق خلفا"، يضرب مثلا للرجل يطيل الصمت ثم يتكلم بالخطأ فهنا أقول مشهور لكن لا يعرض خبرا معين.

والمثل يعرض حالة بعينها أو حادثة واضحة تجري على السنة الناس، أما التعبير المثلي «لا يعرض أخبارا معينة عن طريق حالة يعنيها».[3]

**2 – 3 – الفرق بين المثل والنادرة:**

النادرة لغة من الفعل «ندر يندر ندورا ونوادر الكلام تندر وهي ما شذ وخرج من الجمهور»[4]، أما المثل هو قول سائر يشبه به حال النادي الأول والنادرة «حكمة صحيحة تؤدي عما يؤدى عنه المثل»[5]، وهذا يتقاطع مع الأمثال لأن المثل يحمل حكمة في مضمونه وعلى الرغم من هذا التقارب بين المثل والنادرة «إلا أنها لم تشع في الجمهور ولم يختزنها إلا الخواص، وليس بينهما وبين المثل إلا الذيوع وحده».

---

3 – عبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم، دار مصر للطباعة، مصر، ط1، د ت، ص.8

4 – أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، ص.416

1 – زلهايم، الأمثال العربية، ص.30

2 – اِبن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت، ص .4382

3 – أبو إبراهيم الفرابي، ديوان الأدب، تح: أحمد مختار، دار الشعب، القاهرة، 1974م، ج1، ص.74

فهنا يظهر الفرق بين المثل والنادرة في أمرين، الأول: خلو النادرة من التشبيه لأن المثل يشبه به حال الثاني بالأول، والثاني الذيوع والإنتشار فإذا كان المثل قول سائر بين العوام والخواص، لإن النادرة متداولة بين فئة قليلة من أو قل العارفين بالأدب.

**2 - 4 – الفرق بين المثل والعبارة التقليدية:**

إذا كان المثل يميزه الشيوع والإنتشار ولا يختص بمجال دون غيره، ويوجد في كل أساليب التعبير في حين توجد العبارة التقليدية في الدعاء واللحن وفي الخطاب والتحية والصلاة وما أشبه ذلك مثل «بالرفاء والبنين»[1]، فهذه العبارة تشبه المثل في إيجازها وجودة التعبير لكنها تخلو من التشبيه والتجربة اللذان يميزان المثل وتستعمل في مناسبة خاصة وهي الزواج وقولهم في التحية «أهلا وسهلا».[2]

ويرجع إندراجها ضمن الأمثال لتميزها عن الكلام العادي وإحتفاظها بتركيبها لفظا ومضمونا وإستحسانها «ضلكت هذه العبارات مع الأمثال في مسلك واحد دون ملاحظة ما بينهما من فروق».[3]

**3 – أنــواع الأمثـــال:**

**3 – 1- تصنيف الأمثال حسب سمة الإصطلاح:**

**3-1-1 – المثل الخرافي:** «هو حكاية ذات مغزى على لسان غير الإنسان لغرض تعليمي أو فكاهي وما أشبه ذلك كقولهم أكلت بوم أكل الثور الأبيض»[4].

1 – زلهايم، الأمثال العربية، ص .35

2 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 – عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1988م، ص.21

4 – عبد المجيد محمود، أمثال الحديث، دار العلوم، القاهرة، ط2، 1992م، ص .81

**3-1 – 2 – المثل السائر:** «وهذا النوع من الأمثال هو الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظ مثل، وهو أيضا الذي تتبعه مدونوا الأمثال العربية وعنو به وجمعوه وشرحوه وبينوا موارده ومضاربه كقولهم: السعر أمانة».[1]

**3-1 – 3 – المثل القياسي:** هو سرد وصفي «أو قصصي أو صورة بيانية لتوضيح فكرة ما عن طريق التسبيه والتمثيل ويسميه البلاغيون التمثيل المركب فإن يشبه شيء بشيء لتقريب المعقول من المحسوس».[2]

**3 – 2 – تصنيف الأمثال حسب زمن ظهورها:**

**3-2 – 1 – الأمثال القديمة:** «هي أقدم ما نعرفه من الأمثال، وهي تبدأ بالعصر الجاهلي وتمتد حتى بداية العصر العباسي الأول».[3]

**3-2 – 2 – الأمثال المولدة:** وهي التي جمعت «منذ القرن الرابع الهجري».[4]

**3-2 – 3 – الأمثال الحديثة:** هي التي جمعها «الأوروبيون قبل غيرهم في القرن التاسع عشر من سوريا وفلسطين وغيرها من الدول العربية».[5]

**3 – 3 – تصنيف الأمثال حسب علة نشوئها:**

**3-3 – 1 – الأمثال الناشئة عن حادث:** يرتبط هذا بالأمثال التي قيلت في أحداث بارزة « كالتي قيلت في حرب الداحس والغبراء نحو أتأم من داحس».[6]

**3-3 – 2 – الأمثال الناشئة عن تشبيه:** يكون في هذا المثل شخص ما أو شيء ما مثالا يحتذى به كقولهم « أجود من حاتم ».[7]

---

5 – عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية، ص.28

6 – اِبن الجوزية، الأمثال في القرآن.

1 – زلهايم، الأمثال العربية القديمة، ص.44

2 – أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ص .41

3 – زلهايم، الأمثال العربية، ص.43

4 – أحمد جاسر، مجمع الأمثال للميداني، جامعة الشرق الأوسط، 2010م، ص.32

5 – أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، ص.44

**3- 3 – 3 – الأمثال الناشئة عن القرآن الكريم:** القرآن الكريم يولي أهمية كبيرة للأمثال مصدقا لقوله تعالى { وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون} [ الزخرف: 43]، فنشأت أمثال من القرآن مثل { ليس المخبر كالمعاين} [ العنكبوت: 43]، مذكورة في قوله تعالى { ولكن ليطمئن قلبي} [ البقرة: 260].[1]

**3-3 – 4 – الأمثال الناشئة من الحديث النبوي:** يندرج هذا النوع من الأمثال تحت أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم « فاكتسبها الوضوح والبيان وصارت صالحة لكل عصر ومن أمثلة ذلك، الحكمة ضالة المؤمن».[2]

**3 – 3-5 – الأمثال الناشئة عن حكمة:** المثل الناشئ عن حكمة يكون قائله معروف ومشهور كقول زهير بن أبي سلمى:

رأيت المنايا خبط عشواء من نصب تمتته ومن تخطئ فيهرم.

فأصبح مثلا يضرب لحمله حكمة.

**3 – 3-6 – الأمثال الناشئة عن شعر:** يكون مصدر هذا النوع من الأمثال بيت شعري وقد يكون جزء من البيت أو عجز كامل كقول المتنبي:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.

فشاع اِستعمال عجز البيت فأصبح مثلا يضرب في خيبات الظن.

---

6 – اِبن القيم الجوزية، الأمثال في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، د ط، 1981م، ص.57

1 – محمود إسماعيل، معجم الأمثال العربية، مكتبة لبنان، لبنان ط1، 1992م، ص ك.

## المبحث الثاني: الاستدلال ومصادره في الدرس اللغوي

### 1 – مفهوم الإِستدلال:

### 1 -1 – المفهوم اللغوي للإِستدلال:

الإِستدلال على وزن اِستفعال، وهو طلب الدليل مثل الإِستغفار طلب المغفرة، ويعود لفظ «دلَلَ: الدليل ما يستدل به والدليل قد دلَّه على الطريق يدلّه دلاَلَةً ودِلالَةً ودَلُولَةً»[1]، ويقول يدل بفلان يثق به وهو بهذا المعنى جمع ثلاث معاني لغوية هي الدال والدليل والدلالة، وهو مصدر دلَّ يَدُلُّ دلالة بمعنى الإرشاد، والإِستدلال يعني طلب الإرشاد والوصول إلى المطلوب.

### 1 – 2 – المفهوم الإِصطلاحي للإِستدلال:

إذا نظرنا إلى كتب النحو القديمة والحديثة نجد ثلاث مصطلحات متقاربة بصيغ مختلفة هي الإِستشهاد والإِحتجاج والإِستدلال فنجد عبارة هذا يستشهد بشعره ونجد اِحتج بكذا واِستدلوا بقول فلان وغيره، فهذه المصطلحات الثلاث كلها تدور حول معنى واحد هو العمل الذي يقوم به النحوي عندما يضع قاعدة فإنه يستدل على صحة قاعدته بدليل أو شاهد أو حجة «فكل من الإِستشهاد والإِحتجاج بهذا المعنى السابق يلتقيان في مجرى واحد هو سوق ما يقطع ويبرهن على صحة القاعدة أو الرأي »[2]، أما محمد اللبيدي فيعرف الإِستدلال بقوله « تقرير الدليل لإثبات المدلول.[3]

وهناك الفرق بين الإِستشهاد والإِستدلال، فالإِستدلال يأتي بعد عملية الإِستشهاد التي يقوم بها النحوي ومرحلة الإِستشهاد تبدأ مع وضع اللغة وجمعها، والإِستدلال لا يرتبط بزمن عكس الإِستشهاد المفيد بحدود زمنية ومكانية.

---

1 – إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2009م، ص .382

2 – محمد عيد، الإِستشهاد والإِحتجاج باللغة، عالم الكتب، جامعة القاهرة، د ط، 1988م، ص .104

3 – محمد اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية العربية، دار الفرقان، سوريا، ط1، 1985م، ص.83

والفرق بين الإِستشهاد والتمثيل أن التمثيل هو «ما يستدل به على القاعدة النحوية من جملة أو تركيب أو كلمة فقولهم مثلا " أعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، يأتي به من التأكيد قاعدة ولا يشترط فيهما أن يكون مما يحتج به الكلام»[1]، فهو يطلق على ما ليس من كلام العرب ولا يرتبط بزمن ولا مكان عكس الإِستشهاد المفيد بذلك.

والفرق واضح أولا الإِستشهاد يخص كلام العرب الذين يمثلون مصدر اللغة أما التمثيل فليس من كلام المستشهد به، وثانيا الإِستشهاد يؤتى به للبرهان على صحة القواعد أما التمثيل يؤتى به للتوضيح والبيان.

**1 – 3 – الإِستدلال في التراث العربي:**

**1 – 3 –1 – الإِستدلال عند علماء الكلام:**

يرى علماء الكلام أن مفهوم الإِستدلال هو الوصول إلى المجهول وهذا الوصول يكون عن طريق الدليل، وتتقاطع ألفاظ الإِستدلال والنظر والتفكر في الدليل وأعمال العقل والتأمل للبحث عن ما يغيب عن الحواس، والإِستدلال عند الأشعري « عملية عقلية يقصد بها إِستخراج دلالة الدليل على الحكم سواء أكان هذا الإِستخراج من شخص واحد ويناسبه المعنى الأول، وهو إِنتزاع الدلالة أم كان من شخصين ويناسبه المعنى الثاني وهو المطالبة بالدلالة».[2]

وهنا يرتبط الإِستدلال عند علماء الكلام بإِستنباط عما يغيب عن الإنسان بواسطة الحواس وتدبر عقلي والدليل هو المرشد إلى معرفة الغائب عن الحواس.

1 – المرجع نفسه، ص 83.

2 – محمد بن فورك، التمهيد، المكتبة الشرقية، بيروت، د ط، 1957م، ص 14.

ويقول الباقلاني «وأما الإستدلال والنظر، فهو تقسيم المستدل وفكره في المستدل عليه وتأمله له، المطلوب به علم حقائق الأمور، وقد يسمى أيضا دليلا ودلالة مجازا وإتساعا لما بينهما من التعلق».[1]

**1-3 -2 – الاستدلال عند علماء المنطق:**

هو الوصول إلى أحكام تصديقية معلومة أي إستنتاج قضية مجهولة من قضية معلومة: «فالإستدلال إذا عملية عقلية منطقية ينتقل فيها الباحث من قضية أو عدة قضايا إلى قضية أخرى تستخلص منها مباشرة دون اللجوء إلى التجربة».[2]

الإستدلال مبني على قضايا منطقية وهو على قسمين مباشر وغير مباشر، ويقصد بالمباشر الإستدلال صدق قضية على قضية أخرى أو كذبها أو الإستدلال بكذب قضية على صدق قضية أخرى أو كذبها »[3]، مثل كل تفاحة فاكهة فإن صدق هذه القضية يجب أن يصدق هذه القضية بعض التفاح فاكهة.

وغير المباشر يقصد به الإستدلال الذي يحتاج إلى أكثر من قضية حتى الوصول إلى القضية المطلوبة، كأن نقول محمد مؤمن صادق الإيمان يدخل الجنة، فمحمد يدخل الجنة.

**1 – 3 – 3 – الإستدلال عند علماء النحو:**

الإستدلال في النحو العربي يعد أنموذجا يقتدى به في الدراسات اللغوية لأنه أول الدراسات اللغوية التي خضعت للتنظير العلمي، ومنه تولدت علوم أخرى كالصوتيات وعلم المعاجم والبلاغة وله ضوابط صارمة أعطت له سمة الصحة والوثوق.

---

1 – أبي بكر الباقلاني، التمهيد، المكتبة الشرقية، بيروت، د ط، 1957م، ص.14

2 – أسعد عبد الغني الكفراوي، الإستدلال عند الأصوليين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2002م، ص.22

3 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وقدم النحاة القدامى مفهوم الإستدلال مرتبطا بأدلة أصول النحو، فهو كان ممارسة عملية، يقول السيوطي: «هو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الإستدلال بها وحال المستدل».[1]

أما بالنسبة للمحدثين فحاول محمد عبد الدايم تقديم تعريف أكثر تخصيصا، معتبرا « الإستدلال النحوي هو معالجة الأدلة النحوية التي تسمى أيضا مصادر النحو من أجل إخراج قواعد التركيب من خصوصية اللغة»[2]، فالإستدلال عند النحاة يعتمد على المصادر والحدود الزمانية والمكانية.

فالنحاة لعملية الإستدلال يقوموا بإستخراج القواعد لا وضعها من تلقاء أنفسهم، فهو ممارسة نظرية وإجراء إعتمد عليه النحاة أثناء التقعيد لإستخراج القواعد والإستشهاد على قواعدهم وصحتها.

فهو بهذه الصورة عملية كلية تشمل إجراءات جزية تنطوي تحت الإستدلال منها القياس والإجماع والإستصحاب وغيره، إذا «الإستدلال عملية مركبة غير بسيطة وهو يمثل السلبية الكلية تتسع لهذه الإجراءات أو العمليات».

**1 – 3 – 4 – الإستدلال عند علماء البلاغة:**

الإستدلال البلاغي وسيلة يتوصل بها السامع لفهم المعنى المضمر أي الإنتقال من المعنى الظاهر إلى المعنى الخفي، أو ما يسمى معنى المعنى بوسائل تعين السامع المستدل، فالإستدلال عند البلاغيين يرتبط بالكناية والإستعارة والتشبيه، فإذا أورد متكلم عبارة تحمل معنى ظاهر وآخر مضمر، بواسطة الإستدلال يمكن معرفة الخفي بالإعتماد على الظاهر.

1 – جلال الدين السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق – سوريا، ط2، 2006م، ص.21

2 – محمد عبد العزيز عبد الدايم، الإستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، مصر، ط1، 2007م، ص .3

يقول عبد القاهر الجرجاني، «الكلام على ضربين أنت تحمل منه الغرض بدلالة اللفظ وحده وذلك إذا قصدت أن تخبر عن زيد مثلا بالخروج إلى الحقيقة فقلت "خرج زيد" أو بالإنطلاق عن "عمرو منطلق" وعلى هذا القياس وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الفرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه لموضوعه في اللغة، ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ومدار هذا الأمر على الكناية والإستعارة والتمثيل».[1]

ومن هذا المعنى الظاهر لا يطلب دليل للكشف عنه وإنما الذي يطلب الدليل ول يمكن الوصول إليه إلا بالإستدلال هو المعنى المضمر ويمثل لذلك الجرجاني بقوله: «أو لا ترى أنك إذا قلت هو كثير رماد القدر أو قلت طويل النجاد أو قلت في المرأة نؤوم الضحى فإنك في جميع ذلك لا يقيد غرضك الذي تعنى من مجرد اللفظ ولكن يدل على معناه الذي يوجبه ظاهر، ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الإستدلال معنى ثانيه هو غرضك، كمعرفتك من "تؤوم الضحى" في المرأة انها مترفة محذومة لها ما يكفيها أمرها» فالإستدلال البلاغي هو البحث عن الدليل لمعرفة المعنى الباطن أو الخفي.

### 1 – 3 – 5 – الإستدلال عند علماء الأصول:

قدم علماء الأصول تعريفات كثيرة للإستدلال كل حسب نظرته وإن كانوا يتفقوا جوهره يقول إبن حزم «الإستدلال طلب الدليل من قبل معارف العقل وإنتاجه أو من قبل إنسان يعلم».[2]

1 – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، دار المدني، القاهرة، مصر، ط3، 1992م،

2 – إبن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمود عثمان دار الحديث، القاهرة – مصر، ط1، 1998م، ج1، ص.07

هو طلب الدليل بواسطة عملية عقلية معقدة أو من إنسان يعلم ذلك، والإِستدلال «ما ليس بنص ولا بإجماع ولا قياس لا يقال هذا من تعريف بعض الأنواع ببعض وهو تعريف المساوي في الجلاء والخفاء بل هو تعريف للمجهول بالمعلوم لأنه قد سبق العلم بالنص والإيماء والقياس»[1]، ويضيف آخرون بأنه «التفكير في حال المنظور فيه طلب للعلم بما هو نظر فيه أو لغلبة الظن إن كان مما طريقه غلبة الظن ومعنى ذلك أن الإِستدلال هو الإِهتداء بالدليل والإِقتفاء لأثره حتى يوصل إلى الحكم والتفكر فيها قد يكون على وجوده عدة ولذلك خص منها التفكر على وجه الطلب للعلم بالحكم المطلوب أو لغلبة الظن في كثير من الأحكام التي ليس طريقتها العلم كالأحكام الثابتة بأخبار الآحاد والقياس».[2]

**2 – مصادر الإِستدلال النحوي وضوابطه:**

منهج النحاة القدامى في وضع قواعد النحو فرض عليهم الإِستشهاد والإِستدلال من مصادر كثيرة، يأخذون منها الشواهد التي تدل على صحة قواعدهم وهي القرآن الكريم والشعر العربي والنثر بمختلف أنواعه والحديث النبوي عند بعضهم.

**2 – 1 – مصادر الإِستدلال النحوي:**

**2 – 1 – 1 – القرآن الكريم:**

يعد القرآن أوقى وأصح أنواع الإِستدلال ولم يفيد لا بزمن ولا مكان وشملت لغات العرب المختلفة، والشائع والشاذ، وحفظه الله من الزوال والتغيير، مما إِعتبره النحاة حجة دامغة على صحة قواعدهم التي وصفوها، وعلى هذا يكون القرآن هو النص الصحيح الذي أجمعوا على الإِحتجاج به في اللغة نحوا و صرفا وبلاغة

1 – عايدة قرسيف، الإِستدلال عند النحاة العرب، جامعة خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2017/ 2018م، ص13.

2– الباجي، أبو الوليد، الحدود في الأصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1995م، ص.41

وغيره، لأن قراءات وصلت إلينا بالتواتر الصحيح وذكر سعيد الأفغاني ثلاث شروط لصحة الرواية، أولا صحة السند بها غلى رسول الله عليه وسلم وكافيا موافقتها رسم المصحف المجمع عليه وثالثا موافقتها وجها من وجوه العربية[1] فإذا توفرت هذه الأركان الثلاث في القراءة لا يجوز ردها بل يجب قبولها والإحتجاج بها، أما القراءة التي تفتقد ركن من الأركان تعد شاذة أو ضعيفة، و «أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأفشية العربية بل على الأثبت، في الأثر والأصح في النقل والرواية إذا ثبت عندهم لم يردوها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمعير إليها».[2]

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النحاة كانوا يعيبوا على بعض القراءات الشاذة التي تخالف قواعدهم رغم صحة القرآن ودقته ويخطئونهم وينسبوهم إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية.

يرى السيوطي أن القرآن وبكل قراءاته يجب على النحاة الأخذ به والإستشهاد به في المقام الأول، وكان النحاة القدامى بدء بسبويه إعتمادهم على الشعر أكثر حيث نجد «كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أن دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصدا عن إستقراء النص القرآني لإستخلاص قواعدهم منه».

هذا عند القدامى ماعدا إبن هشام «الذي وجه الكثير من عنايته إليه فزاد على تنظيمه للقواعد وترتيبها وحسن عرضها والإستدلال عليها من القرآن».

فالذي يحتكم إليه النحاة يختلف على الذي يحتكم إليه القراء، فالقوانين النحوية تعتمد الأفشى في اللغة أما القراء فيعتمدوا الأثبت في السند على الرغم من أن أغلب

1 – سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982م، د ط، ص.29

2 – المرجع نفسه، ص.30

المقعدين للنحو قراء أمثال الكسائي وعيسى بن عمر إلا أنهم صرفوا تركيزهم على الإستدلال بالقرآن بكثرة.

**2 – 1 – 2 – الإستدلال بالحديث النبوي:**

الحديث هو كلام الرسول صلى الله عليه وسلم وهو لا ينطبق على الهوى كما قال الله تعالى: {وما ينطق عن الهوى} [النجم. 3]، وثبت في السنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال ( أنا أفصح العرب لسانا بيد أني من قريش) رغم صحة كلام الرسول وبلاغة لسانه إلا أن عقبة التدوين التي جاءت متأخرة بعد وفاته واِجتهاد علماء الحديث في كتابتها خوفا عليها من الضياع بالإعتماد على الرواية من أحد لأحد حتى تصل إلى النبي صلى الله عليه وسلم أدى إلى الشك في نسبة البناء اللفظي أهو للنبي أم للراوي ولذلك « الإنصراف عن السنة والإحتجاج بها بقي عادة مرعية وعرفا متواترا لدى النحاة على إختلاف مذاهبهم ومواطنهم».[1]

وتعود أسباب ترك النحاة الإستدلال بالحديث «أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى»[2]، فقد يكون الحديث مروي بعدة صيغ فلا يثبت أن كلام الراوي ما سمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأجبر النحاة أنفسهم على أخذ اللغة إلا من العرب الأقحاح وهذا يعد سببا في تخليهم على الحديث في الإحتجاج لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو»[3] فهذا موقف النحاة القدامى وجلهم لم يعدوا الحديث شاهدا على قواعدهم.

أما الذين إعتبروا الحديث النبوي شاهدا «يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروري وذلك نادرا جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإن

1 – محمد عيد، الإستشهاد والإحتجاج في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م، ص.109

2 – المرجع نفسه، ص.110

3 – المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الأحاديث مروي بالمعنى»[1]، فلو كان الرواة يحفظون كلام الرسول لفظا ومعنى فلا مانع من الإستدلال بكلامه وإعتباره ثاني مصدر بعد القرآن، لأن النحاة موضوع دراستهم اللغة.

وذكر السيوطي نموذجا لنقل الحديث بالمعنى بقوله « فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: «زوجتكما بما معك من القرآن» و «ملكتها بما معك» و «خذها بما معك»[2]، فالنحاة يجدوا ثلاث تراكيب مثل هذه فلا يعرفوا من هو القول الصحيح للنبي لأن المطلوب هو المعنى وليس التركيب اللفظي عند الرواة.

**2 – 1 – 3 – الإستدلال بالشعر العربي:**

تميز العرب عن باقي الأمم بفصاحة اللسان وبراعة اللغة والبيان وتنوعت أساليب تعبيرهم من شعر وخطابة وأمثال لكن يبقى الشعر رمزا أو صفة للعربي الذي كان يفتخر به، حتى كانوا يختاروا أفضل شاعر يمثل قبيلتهم، وطول المدة أدى إلى ضخامة الذخيرة الشعرية منذ العصر الجاهلي حتى إلى أكثر من مئتي سنة بعد الهجرة.

وبعد بداية تدوين القواعد النحوية كان الشعر أول مصادر الإستشهاد والإستدلال ولهذا نجد «الشاهد الشعري إحتل منزلة سامية من الدراسات النحوية والحرفية بوصفه الأساس الذي إنطلق منه العلماء في تقعيد اللغوي، فوضعوا شروطا للإستدلال بالشعر منها، لا يستدل بالشاهد الشعري ما لم يعرف قائله أولا، ويقع ضمن حقيقة الإحتجاج ثانيا، وكل ذلك أن يؤسسوا قاعدة نحوية أو صرفية».[3]

4 – السيوطي، الإقتراح، ص.43

1 – السيوطي، الإقتراح، ص .44

2 – علاء مهدي، الشاهد الشعري، جامعة الكوفة، العراق، 2008م، د ط، ص.35

وهناك شروط أخرى فرضها النحاة على أنفسهم هي الحقبة الزمنية لابد أن يكون شعرا قيل في فترة مئة وخمسين سنة في العصر الجاهلي ومثلها بعد الهجرة.

ومكانة الشعر عند العرب وتأثرهم به أبدعوا في كل الأغراض والمناسبات حتى أصبح رمزا لحضارتهم «لذلك لا يخلو مؤلف من مؤلفات اللغة والأدب والنقد والتفسير والإعجاز من الإستشهاد السوي، إذا كان للشعر القدح المحلي في تلك الكتب، فقد إتخذ النحويون الأوائل الشعر العربي أداة رئيسية إنطلقوا منها، حيث إستقر دواوين الشعر العربي، ليقعدوا قواعد النحو فإستشهدوا لقواعدهم من كلام العرب الفصيح وهو الشعر».[1]

والشاهد الشعري تفرد بخصوصيات منه « العصر الغالب دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين بين مصادر الإحتجاج»[2]، بالإضافة إلى كثرته وتنوعه في كل العلوم اللغوية والأدبية فحتى البلاغيون وعلماء المعجم يحتجون بالشعر.

وكان النحاة يحتجون بكلام العربي الفصيح، ووضعوا حدودا وشروطا لناقل اللغة ووضعوا كذلك شروط للغة المنقولة وشروطا للقبائل، وحددوا زمانا ينتهي عنده الإحتجاج بالمنثور منها هو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن، وفي البادية في نهاية القرن الرابع وحدد زمانا للمنظوم ينتهي بإبن هرمة المتوفى (150هـ)، وتم تحديد الأماكن التي أخذوا عنها، وكان أكثر المهتمين بالدراسة هذه إبن جني في (الخصائص)، وإبن فارس في (الصحابي)، والسيوطي في (المزهر والإقتراح)».[3]

هذا يدل أن قواعد اللغة العربية مأخوذة من الإستعمال اليومي وليس المكتوب البعيد عن الإستعمال، وهذا ما يتوافق مع الدرس اللساني المعاصر الذي يعتمد على المنهج الوصفي التفسيري في التقعيد اللغوي.

---

1 – علاء مهدي، الشاهد الشعري ص .35

2 – محمد عيد، الإستشهاد والإحتجاج باللغة، ص.115

3 – ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة والإحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، 1981م، د ط، ص.15

**2 – 2 – ضوابط الإِستدلال:**

الشروط المكانية والزمنية التي وضعها النحاة من أهم القواعد الأساسية التي حافظت على ضبط اللغة، وأصبحت هذه الفترة الزمنية المحددة للإِستدلال والجغرافيا التي تضم القبائل المستدل بكلامها محل دراسات قديمة وحديثة.

**2 – 2 – 1 – الضابط الزمني للإِستدلال:**

حدد النحاة فترة زمنية لإِستدلال وتعتبر هذه الفترة شرطا أساسيا في فصاحة_الكلام العربي فإنه إذا كان شعرا أو نثرا خارج هذا الإطار الزمني لا يستدل به في أي قاعدة وضعت للنحو، وفترة الإِستشهاد مئة وخمسين سنة قبل العصر الإسلامي أي في العصر الجاهلي، ومائة وخمسين بعد الهجرة، وقسموا الشعراء إلى طبقات وكل طبقة تنتمي إلى فترة والأقدم أولى بالإِستشهاد من الأحدث وهكذا.

ويمثل الطبقة الأولى الشعراء الجاهليون الذين عاشوا قبل الإسلام كإمرئ القيس والأعشى، والطبقة الثانية هم المخضرمون الذين عاشوا العصرين الجاهلي والإسلامي كلبيد وحسان، والذين جاؤوا بعد صدر الإسلام أطلق عليهم إِسم المتقدمون كجرير والفرزدق، والطبقة الثانية أي المحدثون كبشار بن برد وأبي نواس».[1]

ويختلف زمن الإِستدلال بين سكان البداوة وسكان الحضر لأن «العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البادية من الجزيرة العربية إلى آخر القرن الرابع»[2]، لأن العربية ظلت سليمة في البوادي إلى نهاية القرن الرابع هجري وفي الحواضر تنتهي مع نهاية القرن الثاني الهجري.

1 – ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو، ص.105

2 – محمد حسين عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م، ص .104

**2 – 2 – 2 – الضابط المكاني للاِستدلال:**

يقصد بالضابط المكاني البقاع العربية المتجاورة غير التي تحتك بالأعاجم من هنود وفرس وغيرهم، وحددوا القبائل التي يستشهد من كلامها وبعض القبائل جزء منها فقط، وهناك قبائل كان بإمكانهم الأخذ منها لكن رفضوا الاِحتجاج بكلامهم، القبائل التي أخذوا عنها.

✓ **قريـــــش:**

أجمع النحاة أن قريش هي أفصح العرب لسانا وأشهرها فصاحة وبلاغة وكانت قريش أجود العرب اِنتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عن النطق وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس».

✓ **قيس وتميم وأسد:**

يصف النحاة هؤلاء القبائل الإقتداء، أي الذين يقتدى بهم من أراد التحدث بالعربية الصحيحة وهم «الذين عنهم نقلت العربية، وبهم أقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين القبائل العربية هم، قيس، أسد، وتميم، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم أتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف»، ويميز هذه القبائل الثلاث هو الكم الهائل من المخزون الشعري والنثري الذي أخذه النحاة منها.

✓ **هذيـــل:**

أخذوا منها لكن أقل من القبائل الأخرى كقريش وتميم ...إلخ، فهي مرتبة من الأحسن فصاحة إلى أقل فصاحة، وأخذوا من بعض سكان كنانة وبعض الطائيين فقط المجاورين لهذه القبائل المذكورة، وقد تكون هذه القبائل بعض سكانها مجاورين للأجانب وبعضها ومجاورا للقبائل المذكورة سابقا، أي قبائل الفصاحة.

✓ **القبائل التي رفضوا الأخذ عنها:**

القبائل التي رفضوا الإِستدلال منها بسبب مجاورتها العجم لإِحتمال تكون اللغة العربية بكلام أعجمي، فإنه لم يكن يأخذ من لحم ولا من جذام لمجاوزتهم مصر ولا من تغلب ولا من النمر لمجاورتهم اليونان، ولا من بكر لمجاورتهم الفرس، ولا من أهل اليمن لخالطتهم الحبشة ولا من في حنيفة واليمامة ولا من حاضرة الحجاز.

# المبحث الثالث: الاستدلال والتقعيد النحوي

## 1- الاستدلال بالمثل

### 1.1- أهمية المثل في الاحتجاج.

يعد موضوع الأمثال من أكثر القضايا أهميه لأنها تمتاز بالتداول الكبير في الحياة وقد اهتم بها كثير من الدارسين بمختلف تخصصاتهم ومن هؤلاء الدارسين النحاة فقد أدرجوا المثل من شواهد النحو العربي وبعد وضع الشواهد من القران والحديث والشعر والنثر بمختلف أنواعه كان المثل من ابرز الشواهد النثرية وعلى الرغم من قله الاستشهاد بالمثل مقارنه بالقران والشعر إلا {إن السمات والصفات التي ذكرت في المثل جعلت منه يمتلك قدره استشهادية فقد جرى علماء اللغة العربية على الاستشهاد في كثير من القضايا اللغوية بالمثل العربي الذي يعد ماده لغويه فكان المثل النموذج الوحيد الذي اطمأن إليه في صحة الاستشهاد}[1] وهذه المميزات جعلته ذا قيمة علميه نحوا وأدبا وبلاغة وغيره.

### 2.1- أثر الأمثال في الاستدلال للقواعد النحوية.

تتبع علماء النحو شواهد اللغة العربية فجمعوا منها الكثير واستنبطوا منها قواعد النحو ولكن وجدوا ما يسيء إلى بعض الشواهد لأنها نقلت عن رواية الإفراد أما الأمثال العربية فلم يجدوا ما يعيبها لأنها تعتمد على الرواية الجماعية لان المثل لا يعتبر مثلا إلا إذا شعر وذاع بين أفراد المجتمع {وهكذا جاء الكلام وان كان ملحونا لان العرب تجري الأمثال على ما جاءت ولا تستعمل فيها الإعراب}[2] وكانت الشواهد من القران وكلام مأثور وشعر محفوظة في الصدور والشعر وأقواها واثبت وأثبتها

1 – علاء معدي عبد الجواد، الشاهد الشعري في النقد العربي، جامعة الكوفة، العراق 2008، ص54.

2- عصام بن عبد العزيز، الأمثال القديمة، رسالة دكتوراه، 1421هـ، ص17.

لمكانته عند العرب ومميزاته من إيجاز و ضبط لألفاظه و المثل اقرب للشعر من انواع الكلام الأخرى كالخطابة والمقامة وغيرها.

### 3.1- الاستدلال بالأمثال في كتب النحو

منذ وضع القواعد النحوية الأولى والتأليف في علم النحو يزداد بكثرة و هذه المؤلفات تزخر بكم من الأمثال المستشهد بها ككتاب سيبويه يحتوي على أكثر من اثنين وعشرين مثلا ويوجد في كتاب المقتضب للمبرد أكثر من خمسة و ثلاثين مثلا ويحتوي كتاب ابن السراج وشرح الزجاج لابن عصفور هو الأخر على مجموعه من الأمثال.[1]

هذا عند القدماء على الرغم من قله استدلال مثال ألا أنه موجود وأحيانا يستعمل كشاهد أساسي وأحيانا للاستئناس.

ونسبة الاستشهاد بالأمثال يزيد أكثر في كتب النحو عند المتأخرين فيصل العدد في شرح المفصل لابن يعيش إلى تسعين مثلا ويقارب الخميسين مثلا في كل من شرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيان[2] وأحيانا على الرغم من كثره وأحاطه القران بالقواعد النحوية وكثره الشعر إلى أن النحاة قد اضطروا إلى الاقتصار على الاستشهاد بالأمثال في بعض المسائل كمسألتي التصغير والترخيم لغير الأعلام فقد احتج النحاة على جواز ذلك بمجموعه من الأمثال دون غيرها ويمكن القول أن المميزات التي اتسم بها المثل العربي من إيجاز للفظ وحسن التشبيه ودقة التصوير جعلت منه ذا قيمه كبيره وهو الوحيد الذي حمله جيل عن جيل بالتواتر عكس الشعر والنثر وكان الوثوق في صحته أكبر، وجوده في أضخم المؤلفات وأقدمها في النحو مثل كتاب سيبويه (الكتاب) و(المقتضب) للمبرد خير دليل.

---

1- ينظر عصام بن عبد العزيز، الأمثال القديمة، ص35.

2- ينظر المرجع، نفسه، صفحة نفسها.

## 2- التقعيد النحوي.

### 1.2- مفهوم القواعد لغة واصطلاحا.

#### 1.1.2- تعريف القواعد لغة.

القواعد جمع قاعدة وهي الأسس والأعمدة وهي (بمعنى أساطين البناء وأعمدته وأسسه)[1]، ومن ذلك قوله تعالى: (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ) والقواعد أساسه اي أساس البيت وللقواعد معاني عده تعود إلى معنى الاستقرار والثبات والمعنى العام للقاعدة هو الأصل والأساس الذي يبنى عليه غيره مثل بناء الجدار على الأساس.

#### 2.1.2- تعريف القواعد اصطلاحا.

بخلاف معناها في الدراسات الأخرى قدم لها النحاة مفهوما من منظور النحوي وهي "قضيه كليه منطبقة على جميع جزئياتها"[2] أي هي حكم الكلي ينطبق على جميع جزيئاته لغرض التعرف على إحكامها مثل قول النحاة الفاعل مرفوع وهذه القواعد بنى النحاة عليها النحو والتقيد بها لمن أراد التكلم أو التحدث بالعربية والقواعد هي مجموعه مجموعة قواعد تتحكم في الألفاظ بحكمها الإعرابي وعمليه التقاعد هي "صناعه القاعدة ووضعها ويقوم التقعيد بالتعميم الذي يخرج من الواقعة أو الواقعات المعرفية إلى القانون الذي ينطبق على ما لا يحصى من النماذج والقواعد"[3]

### 2.2- مراحل التقعيد النحوي.

لابد لكل ظاهره علميه مدروسة أن تبدى بالنشوء والتطور شيئا فشيئا ومثل ذلك القواعد النحوية لا شك أن تطورها لم ينشا دفعه واحده حتى وصلت إلينا كاملة بل

---

1- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله العلايلي ويوسف خياط، دار صادر ط1، بيروت، لبنان، ج 2، 1990، ص 399.

2- علي ابن محمد الشريف الجرجاني، معجم التعريفات، ص 15.

3- حسن خميس الملخ، تفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، 2002، (د ط)، ص.59

من تطورت بمراحل أولها مرحله الوضع والتكوين والثانية مرحله النشوء والثالثة مرحله النضج والرابعة مرحله الكمال والترجيح

### 1.2.2- مرحلة الوضع والتكوين

تبدأ هذه المرحلة من واضع النحو أبو الأسود الدؤلي ويرجع الفضل إلى البصريين في وضع القواعد وهم طبقتان.

الأولى أخذت عن أبي الأسود وقامت باستنباط كثير من أحكامه ومن أبرز "علماء هذه الطبقة عنبسة بن مصدان ونصر بن عاصم الليثي وعبد الرحمن بن هرمز حتى نجد بان هؤلاء لم تقو بينهم حركه التصنيف وكانوا يعتمدون بكثرة على حفظهم في صدورهم وروايتهم بألسنتهم".[1]

وهذا شان كل العلوم تبدأ هكذا ثم يتعمق فيها من وجدها على تلك الحال ويتولد كثير من الفضول عندما يجد النحوي القضايا مطروحة أمامه أما رجال الطبقة الثانية فكانوا أكثر حظا باستفادتهم من غيرهم ثم تعمق رجال الطبقة الثانية مثل عبد الله بن علاء وعيسى بن عمر وهنا بدأت معالم القياس والتقعيد تأخذ طريقها.

ومع مرور الزمن تطور الدرس بالقياس والتحليل والتقعيد كما يظهر في كتاب سيبويه والخليل ويونس بن حبيب إذ نجد تطورا كتقسيم وتصنيف الكلام وظواهر الكلام والتبويب وعرض الأمثلة ومحاكمه الشواهد وقياس والقياس والتوليد لكثير من المسائل والتأويل والتمثيل للأحكام النحوية والمعنى النحوي والتحليل والتفسير لقضايا التركيب بمظاهرها المتنوعة.[2]

### 2.2.2_مرحلة النشوء والنمو

في هذه المرحلة تغير أسلوب النحاة في تناول المسائل النحوية وذلك من اجل تطوير القواعد النحوية حيث " نشطو في التقصي والاستقراء واستخراج القواعد وكان مبعث

---

1- المرجع نفسه، ص61.

1- ينظر محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2007، ط1، ص .57

ذلك النشاط وهو التنافس البلدي القائم بين البصريين والكوفيين"[1]

وبذل الخليل بن احمد الفراهيدي جهدا كبيرا في هذه المرحلة بعد إن سافر إلى البوادي في الصحراء من اجل الاستماع إلى العرب فعاد إلى البصرة وجمع كل ما سمعه هو نظم أصوله وفروعه وضبط الشواهد وعلل الأحكام

وبعد شروع النحاة في التقعيد كانوا {يلحظون تكرار الثوابت المتعلقة بالكليات أو الجزئيات في نظام اللغة التركيبي}[2] مثل تغير أواخر الكلمة بتغير موقع المفردات في التركيب وعرفوا كثير من خصوصيات الاسم والفعل والحرف وبدؤوا في إدراج القضايا المتشابهة تحت قسم واحد في الشواهد التي وصلت إليهم وفي هذه الفترة اتسعت المباحث عند النحات ودراسة قواعد الأبنية وتوسعت مباحث الإعراب وعرف النحو في ذلك الوقت بأنه علم يعرف به أحوال الكلم العربية إفرادا وتركيبا واستخرجوا القواعد النحوية.

### 3.2.2_مرحلة النضج

قام النحاة في هذه الفترة بإكمال ما فات السابقين فشرحوا كلامهم وبسطوه وأكملوا وضع المصطلحات للقواعد النحوية وعرفت هذه المرحلة بمرحله التصنيف ويهتم بإيجاد {أوجه الاختلاف والاتفاق بين تراكيب الشواهد المدروسة أو بين المفردات في التركيب المحدد من حيث الجانب النحوي حتى يتم تقسيمها في النهاية إلى أنواع مختلفة}[3]

ففكره الفصل بين المعربات والمبنيات وعلامات الإعراب والنظر في العلا قه بين المفردات كلها نتيجة للتصنيف الذي قام به النحاة و يقصد به إيجاد المصطلحات المناسبة للأنواع المختلفة التي صنفت وحتى تكون المصطلحات

2- زكية سعدي، مفهوم القاعدة عند سبويه، جامعة أبو بكر بالقايد،2017-2018 ص 20.

2- محمود الجاسم، القاعدة النحوية نقد وتحليل، ص 58.

3- محمود الجاسم القاعدة النحوية نقد وتحليل، ص 59.

صحيحة يجب أن تخضع إلى الشروط العلمية وهي إن يدل اللفظ الواحد على مدلول واحد فقط دلاله واحده لا تحتمل التوسع على سبيل الحقيقة لا المجاز[1] وهذا ما وصل إليه النحاة في المصطلحات النحوية بعد ما نضجت واستقرت.

### 4.2.2_مرحلة تجريد القواعد

تميزت هذه المرحلة بالتدقيق أكثر في القواعد والاهتمام بالجزئيات أكثر وفي هذه الفترة تأثر علم النحو بالعلوم الأخرى كالمنطق والفلسفة فدرس النحاة عده قضايا منها تجديد القواعد النحوية وتميزت مرحله التجريد بثلاثة أمور، الأول يتم إيجاد المصطلحات الأساسية من خلال الجزئيات لمعرفه خصوصيات كل واحده منها وطبيعتها وهي على شكل أساسيات تنطوي تحتها فروع وهكذا[2] ومثل ذلك أن المسند يكون من المسند والمسند إليه ويكون أما مبتدأ وخبرا أو فعلا وفاعلا ثم يفصّل النحوي في المبتدأ ويعرف ما يميزه كأن نقول هو اسم معرف ويأتي نكره بشروط.

الأمر الثاني هو تطور المصطلح من الغموض وكثره الألفاظ إلى التحديد والوضوح والاختصار و{ كثير من المصطلحات عند سبويه دلالتها قلقه تحتاج إلى توضيح إذ لا يعرف المراد منها إلا بعد قراءه الأمثلة التي يعرضها لها إليك مثلا تسميته لأسماء الأعداد الواقعة حالا بعد ذكر هذا الباب قائلا ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف }[3]

أما الأمر الثالث تميز المصطلح باختلاف النحاة في تسمية المفاهيم مثل تعدد اللفظ الاصطلاحي للمفهوم الواحد وهذا موجود بكثرة عند البصريين والكوفيين في كثير من تلك الألفاظ وان كان المدلول واحد يمكن القول أن القواعد النحوية للنحو العربي تطورت في زمن القياسي عكس قواعد النحو اللغات الأخرى الذي يدوم

---

1- مرجع نفسه، صفحة نفسها.

2- ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو، ص 69.

3- محمود الجاسم، القاعدة النحوية، ص64.

عده قرون وصناعه النحو أو القواعد النحوية لم يكن حكرا على العرب فقط وإنما مشتركه من جميع الأقوام لدخولهم في الإسلام ما زاد الاهتمام به وتطويره.

# الفصل الثاني:
# الاستدلال بالأمثال في المقتضب

- **المبحث الأول: الاستدلال بالأمثال في مسائل الأسماء.**
- **المبحث الثاني: الاستدلال بالأمثال في مسائل الأفعال.**
- **المبحث الثالث: الاستدلال بالأمثال في مسائل الحروف.**

- **تمهيد.**

اعتمد المبرد في كتابه المقتضب على أنواع الاستدلال المختلفة من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي و النثر بمختلف أنواعه ، وأبرز أنواع النثر هي الأمثال حيث استشهد بها المبرد في قضايا نحوية وقضايا صرفية ، وتنوعت أشكال الاستدلال بالأمثال عنده، حيث نجد أنه استدل بها كشاهد أساسي دون ذكر شاهد آخر سواء من القرآن الكريم أو الحديث النبوي او الشعر او نوع من أنواع النثر واستدل بها كشاهد استئناس أي بعد ذكر شواهد أخرى ، يأتي بالمثل لتعزيز الشواهد، واستدل بمثل واحد على أكثر من قضية، واستدل بأكثر من مثل على قضية واحدة.

وسنذكر عدة نماذج من شواهد الأمثال في المقتضب ونوزعها على أنواع الكلام الثلاث الأسماء والأفعال والحروف.

# المبحث الأول: الاستدلال بالأمثال في مسائل الأسماء

الأسماء هي موضوع لعلم الإعراب وعلم الصرف لذلك تجد في هذا المبحث تناول المبرد، قضايا نحوية وقضايا صرفية.

## 1-الاستدلال بالأمثال في مسائل حكاية الأسماء.

استدل المبرد على قضية ما يحكى من الأسماء بالقرآن الكريم ثم بالحديث النبوي ثم بالشعر العربي، على أن الأسماء التي يعمل بعضها في بعض تحافظ على هيئتها الإعرابية، وحكاية الأسماء هذه تجعل الاسم لا يتغير من تأثير إعرابي أو صرفي يقول المبرد « فما كان من ذلك فإعرابه في كل موضع أن يسلم على هيئة واحدة لأنه عمل بعضه في بعض : تقول رأيت تأبط شرا و جائني تأبط شرا »[1]. فنلاحظ تأبط شرا بقي بنائها على حاله سواء في الرفع أو النصب.

وجاء بالمثل القائل {أحق الخيل بالركض المعار} والمعار تعني المسمن ومنها المستعير وهو السمين من الخيل يقال أعرت الفرس أي أسمنته، واستدل به المبرد كشاهد من باب الاستئناس والتعزيز وبهذا دل على عدم جواز التثنية ولا جمع ولا إضافة سواء، مع المذكر أو المؤنث فهذه «الحكاية لا يجوز إن تثنى وتجمع ولا تضاف، لأنه تزول معانيها باختلاف ألفاظها، ألا ترى أنك لو رأيت (أحق الخيل بالركض المعار)، في مكانين مكتوبا لم يجز أن تثنيه كما تقول رأيت زيدين، فإنما حق لهذه الأسماء التأدية»[2]، فلفظ المعار هنا لا يمكن جمعه و لا تثنيته و لا إضافته ، لأن حقه التأدية كما ذكر المبرد.

---

1- أبو العباس المبرد، المقتضب تحقيق محمد عظمية المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ج4، ط2، ص10.

2- المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص12.

**2-الاستدلال بالأمثال في مسالة التثنية.**

في باب تثنية الاسم المقصور الرباعي جاء فيه أنه عند تثنيته يثنى بالياء وإذا « كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تثنيته بالياء من أي أصل كان، مثل ملهيان ومغربان ».[1]

واستدل بالمثل {جاء ينفض مذرويه} ومذرويه لا واحد لهما ولو كان لهما واحد لوجب، يقال في التثنية مذريان كما يقال مقليان في تثنيته الملقى، وهذا المثل يضرب للذي يتوعد بفعل أمر ما دون الوصول إليه، فاستدل به المبرد على هذه القاعدة كشاهد رئيس دون ذكر شواهد أخرى لا من القرآن ولا من الحديث النبوي ولا من الشعر العربي.

والاسم الرباعي يجب أن يكون له مفرد من جنسه حتى يثنى بالياء، أما إن لم يكن له مفرد من جنسه، فعند تثنيته تظهر الواو كما هو في المثل القائل {جاء ينفض مذرويه} فكان هذا المثل شاهدا على ظهور الواو في الاسم المقصور الرباعي

**3_ الاستدلال بالأمثال في مسألة الاسم المركب.**

أورد المبرد المثل (أيادي سبا) وهو كناية عن التفرقة و الانتشار في كل وجه كما تبدد سبأ قومه، ستدل به المبرد في باب الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا نحو حضرموت وبعلبك ومعد يكرب، وأصدر حكما في الاسم المركب وهو إذا كان في غير موقع الإضافة والجزء الأول منه منتهيا بياء، فيجب تسكينها في حالتي الرفع والجر، وقاس ذلك على الاسم المنقوص الذي تسكن ياءه في حالتي الرفع و الجر إن لم يكن مضافا، «فأما ما يكون من هذه الأسماء المركبة منتهى الاسم الأول منه ياء كقولك: قالي قلا أيادي سبا وبادي برا ومعد يكرب ، فإن الياءات تسكن في موضع الجر والرفع، تقول، هذا قاض فاعلم، ومررت بالقاضي فاعلم»[2]

واستدل على هذه القاعدة بشواهد قرآنية وأبيات شعرية تدل على ذلك ثم أورد المثل {أيادي سبا} كشاهد من باب الاستئناس والتعزيز على هذه القضية.

---

1- المرجع نفسه، ج3، ص40.

2 المبرد، ج4، ص21.

**4_الاستدلال بالأمثال في مسالة اسم الفعل.**

استدل المبرد بالمثل القائل {وراءك أوسع لك}، ويقصد به أن المسافة أو المكان الذي وراءك يسعك، ويقال كذلك أمامك أوسع لك، ويضرب مثلا للذي يضايق أو يجلس في مكان ليس مكانه، حيث استدل به المبرد في باب ما لا يجوز أن تدخله النون الخفيفة ولا الثقيلة وذلك أن بعض الأسماء التي يصنفها النحاة ضمن اسم الفعل لا تدخل عليه النون سواء كانت الثقيلة أو الخفيفة و هو يوضع موضع الفعل و ليس بفعل و اسم الفعل هو « كلمة تدل على ما يدل عليه الفعل غير أنها لا تقبل علامته»[1]

فكلمة (وراء) هنا اسم فعل لا يمكن أن تقول مثلا وراءكن.

فجاء بهذا المثل كشاهد رئيس في عدم دخول النون على اسم الفعل، فمن « ذلك قولك صه ومه وكذلك عليك زيدا و دونك زيدا ، ووراءك أوسع لك ، فكل هذه لا تدخلها نون، لأنها ليست بأفعال ، وأنما أسماء الفعل »[2] وكذلك أنها ليست بأفعال، فلو كانت أفعال لأمكن دخول النون عليها التي هي من علامات الفعل .

واستدل به سبويه في باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذكر فيه سبويه أنه يتم حذف الفعل لكثرة استعماله، وذكر حالة الرفع ثم استدل بالمثل في حالة النصب، فقال :"وإنما نصب خيرا لك وأوسعَ لك، لأنه حين قلت ( انتهي ) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر كأنك قلت انتهي وادخل فيما هو خير لك"[3]

وفي هذه المسألة يختلف المبرد عن سبوية في الاستدلال بهذا المثل فكما رأينا وظفه المبرد في مسألة النون الخفيفة في حين وظفه سبويه في مسألة حذف الفعل، وذلك سبق سبويه المبرد في الاستدلال بهذا وأن اختلف معه في القضية المستدل لها.

-الاستدلال بالمثل (عليه رجلا ليسني).

---

1 مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، 1994، ط30، ج2، ص155.

2 المبرد المقتضب، ج 3، ص25.

3 سبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخشانجي، القاهرة، ط1، 1988، ج 1، ص 275.

وفي نفس مسالة اسم الفعل، ذكر المبرد بالمثل القائل { عليه رجلا ليسني}، والمقصود منه أي الزم رجلا غيري فاستدل به باب مسائل من هذه المصادر التي جرَّت ، يرى أن اسم الفعل في استعماله يجب أن يكون على نسق واحد لا يجوز فيه التقديم و لا التأخير يقول المبرد «وكل شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلا فلا يجوز، أن تأمر به غائبا، ولا يجوز أن تقول على زيد عمرا، ولا يجوز أن تقدم فيه و لا تأخر فتقول زيدا عليك و زيدا دونك ... وإنما قالوا {عليه رجلا ليسني}، لأن هذا مثل، والأمثال تجري علي الأصول كثيرا»[1]، فعليه هنا اسم فعل ، دل بها على عدم التقديم فيها ولا التأخير.

وقد هذا الشاهد من المثل العربي من باب الاستئناس والتعزيز لهذه القاعدة بعد ما أتى بشواهد من القرآن الكريم وأخرى من الشعر العربي.

**5_ الاستدلال بالأمثال في مسالة الجمع.**

استدل المبرد بالمثل القائل { غلقت الرهان بما فيها}، في باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف وبيّن أن من بين الجموع الثلاثية هناك جمعا يأتي على وزن فُعْل ، وهذا الجمع يمكن فيه التحريك أو التسكين كما في سُقْف و سُقُف و استدل على ذلك بآية قرآنية ي (و جعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سُقُفا )مثل وَرْدٌ و تجمع على وُرْدٌ و أتى بهذا المثل كشاهد أن العرب تقول رهان ورُهْنٌ على وزن فُعْلُنٌ كما قال المبرد «وقالوا رَهْنٌ ورُهْنٌ وكان أبو عمر يقرؤها ، فرُهُنٌ مقبوضة ، ويقول لا أعرف الرهان إلا في الخيل، وقد قرأ غيره، فرهان مقبوضة ، ومن كلام العرب المأثور، غلقت الرهان بما فيها»[2] فدل بهذا المثل على جمع رَهْنٌ ب: رهان .

وقبل الاستدلال بالمثل هذا ذكر شواهد من القرآن وهي الآية الكريمة السابقة وشواهد من الشعر العربي، وإنما كان الإستدلال بهذا المثل من باب الإستئناس والتعزيز.

**_الاستدلال بالأمثال في باب جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة:**

يرى المبرد في هذه القضية أن المفرد الذي يكون على وزن فاعل يجمع على فُعَّل نحو شاهد تصبح شُهَّد و لذلك « لا يجوز أن يجمع على فواعل و إن كان هذا هو الأصل ،

1- المبرد، المقتظب، ج 3، ص.280

2- المبرد، المقتظب، ج2، ص201.

لأن فاعلة تجمع على فواعل فكرهوا التباس البنائين و ذلك نحو ضاربة و ضوارب وجالسة جوالس»[1]

وحسب المبرد أن من العرب من يقول فارس وفوارس، لأن هذا لا يكون إلا من قول النساء وأتى بالمثل العربي للاستئناس والتعزيز وهو هالك في الهوالك، ويعني أن شخص ما يعوم في الهوالك أو مصادر الهلاك أحاطت به ولم يستطع الخروج منها وهالك هنا على وزن فاعل وهوالك على وزن فواعل، والشاهد هنا أن الأصل هو أن يجمع على فواعل للتفريق بينه وبين المؤنث الذي لا سبيل له إلا بجمعه على فواعل مثل ضاربة تجمع ضوارب.

**6_ الاستدلال بالأمثال في مسالة حذف المبتدأ.**

أورد المبرد المثل القائل {لو ذات سوار لطمتني} يضرب للكريم الذي يظلمه دنيئ فلا يقدر على احتمال الظلم، و سوار هنا تعني أنه لو لطمتني ذات سوار أي حرة، لأن غير الحرة لا تلبس السوار فظلم الكريم على الكريم أهون من ظلم الدنيئ على الكريم، استدل **به** على حذف المبتدأ فالاسم المرفوع بعد لو يرى أن مرفوع بفعل مضمر يقول المبرد «ولو لا تقع إلا على فعل فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر ومثل ذلك قول العرب{ لو ذاتُ سوار لطمتني} ، وإنما أراد لطمتني ذات سوار والصحيح من روايتهم: لو غير ذات سوار لطمتني»[2] وغيرُ هنا هو المبتدأ المحذوف في هذا المثل، وفي الأصل لولا تقع إلا على اسم ولو تقع إلا على فعل، وإن وقعت هذه الاخيرة على اسم كان على فعل مضمر.

واستدل المبرد بهذا المثل من باب الاستئناس والتعزيز بعدما قدم شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي.

1- المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص216.

2- المبرد المقتظب، ج3، ص 77.

**7_ الاستدلال بالأمثال في مسالة صياغة الاسم من الفعل.**

استدل المبرد بالمثل {إن الفكاهة مقودة إلى الأذى} في باب الأسماء المأخوذة من الأفعال، على أن الاسم المصوغ على زنة الفعل إذا لم يكن اسم مكان او زمان أو مصدر فإنه يصاغ على الأصل دون اعتلال« واعلم أن كل اسم كان على مثال الفعل وزيادته ليست من زوائد الأفعال، فإنه منقلب حرف اللين كما كان في ذلك في الأفعال، إذا كان على وزنها وكانت زيادته في موضع زيادتها و النحويون البصريون هذا جاريا في كل مكان على هذا الوزن الذي أصف لك ... فإن صغت اسما لا تريد به مكانا ولا زمانا للفعل ولا مصدرا قلت، مفعل، من القول هذا مقول ومن البيع هذا مبيع، كما قالوا في الأسماء مزيد وقالوا (إن الفكاهة مقودة إلى الأذى»[1]على وزن مفعلة، ومعنى المثل الفكاهة أو الاستهزاء آو كثرة الضحك تقود إلى الأذى.

واستدل بهذا المثل كشاهد رئيس دون ذكر شواهد أخرى لا من القرآن الكريم ولا من الشعر العربي ولا كلام مأثور.

**8_الاستدلال بالأمثال في مسالة المذكر على ثلاثة أحرف.**

استدل المبرد بالمثل القائل { إن مع اليوم أخاه غدوا} في باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف، وهو أن المحذوف من غدٌ، الواو وذلك بدليل تصغيرها على غُدَي، وذلك أنه لما اجتمعت الواو الساكنة مع تصغير الياء عندئذ قلبت الواو إلى الياء قال المبرد «وتقول في تصغير غدٌ غُدي، لأن أصله غدو فكان تصغيره غَدَيو يا فتى، ولكن الواو إذا كان قبلها ياء ساكنة قلبت ياء وأدغمت الياء فيها»[2]

1- المبرد المقتظب، ج1، ص.245.

2- المرجع نفسه، ج2، ص 236.

## المبحث الثاني: الاستدلال بالأمثال في مسائل الأفعال

### 1_ الاستدلال بالأمثال في مسالة حذف الأمر.

استدل المبرد بالمثل { أهلك والليل} في باب إياك و الأمر ليدل على جواز حذف الفعل في الإغراء ولتحذير أي نغري أن يفعل أمر ما أو نحذر من فعل أمر ما، في حالتي التكرار والعطف في هذه الحالة يمكن حذف« الفعل في التكرير والعطف وذلك قولك، رأسك والحائط، ورأسه والنيف يا فتى ، وإنما حذف الفعل للإطالة والتكرير ودل الفعل المحذوف بما شاهد من الحال ومن أمثال العرب، أهلك والليل، وقد دل على أنه يريد بادر أهلك والليل»[1]، واستشهد بهذا المثل كشاهد رئيس، دون ذكر شواهد أخرى لا من القرآن الكريم ولا من الشعر العربي.

وأضاف مثلا آخر داعما لهذا الشاهد (رأسك والسيف) لنفس المسألة وتقديره أتق رأسك والسيف.

وأورد سبويه المثل في باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وفي هذه المسالة يتكلم سبويه عن حذف فعل الأمر والتحذير والعلة في ذلك هو كثرة الإستعمال وقدم أمثلة كثيرة ومثل ذلك القائل (أهلك والليل)، كأنه قال بادر أهلك قبل وإنما المعنى أن يحذره أو يدركه الليل، والليل محذر منه}[2]

وفي هذه المسالة يتفق المبرد مع سبويه في الاستدلال بهذا المثل على نفس القضية، ومنه لم يكن المبرد أول من استدل بهذا المثل.

### 2- الاستدلال بالأمثال في مسالة أفعال المقاربة

استدل المبرد بالمثل {عسى الغوَير أبؤسا} ومعنى هذا المثل أن الغوير تصغير غار والأبؤس جمع بئس وهو الشدة واصل هذا المثل جاء من قول امرأة لقومها على مجموعة

1 – المرجع نفسه، ج3، ص215.

2 سبويه، الكتاب، ج1، ص 275.

من الرجال باتوا في الغوير على حافة الطريق قالت {عسى الغوير أبؤسا} أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغار، فاستدل به في مسألة أفعال المقاربة التي « تعمل عمل كان فترفع المبتدأ أو يسمى اسمها و تنصب الخبر و يسمى خبرها»[1]، قدمه المبرد شاهدا على حلول الاسم مكان الفعل « لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا و لكن لما وضع قائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب لأن عسى فعل و اسمها فاعلها و خبرها مفعولها »[2]. فإنما التقدير في عسى الغوير أبؤسا هو عسى الغوير أن يكون أبؤسا، وقدمه المبرد كشاهد رئيس في هذه المسألة.

واستدل به سبويه في باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ويرى سبويه أن العرب جعلوا عسى بمنزلة كان وذكر مثل عسى الغوير أبؤسا ومنه عسى هي التي رفعت الغوير ونصبت أبؤسا.[3]

وهنا يختلف المبرد عن سبويه في حكم نصب أبؤسا فسبويه يرى أنها نصبتها عسى لعملها عمل كان، أما المبرد يذكر أنها نصبت من محذوف وقدره بـ: عسى الغوير أن يكون أبؤسا، ولهذا ليس المبرد هو أول من استدل بهذا المثل وإنما سبقه سبويه في ذلك.

واستدل به أبو حيان الأندلسي في مسألة التصغير وموطن الاستدلال عنده هو كلمة الغوير وهي تصغير غار، فيشترك أبو حيان الأندلسي في الاستدلال بالمثل مع المبرد وسبويه ويختلف معهما في المسألة المستدل لها.[4]

بالإضافة إلى تقديم شواهد أخرى في هذه المسألة من الأمثال العربية و هي (كاد العروس يكون أميرا) و(كاد النعام يطير) ليدل على معنى كاد تفيد معنى المقاربة.

**3_ الاستدلال بالأمثال في مسالة الأفعال الواقعة بمعنى نعم وبئس.**

---

1 المبرد، المقتظب، ج3، ص70.

2 المبرد، المقتظب، ج3، ص.70

3 ينظر، سبويه، الكتاب، ج 1, ص 51.

4- ينظر أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمان، بيروت ومؤسسة الرسالة ط 1، 1986، ص 757-758.

استدل المبرد بالمثلين { أطرّي فإنك ناعلة }و{ الصيف ضيعتي اللبن } بأنهما يدخلان في معاني بئس و نعم و أطرّي هذه تعود لامرأة ، قال لها سيدها أطري أي خذي إطار الواد فإنك ناعلة ، وادخله في باب حبذا التي تعني في الأصل حبذا الشيء، لأن( ذا) اسم مبهم يقع على شيء، فإنما هو حب هذا، مثل قولك كَرُم هذا ثم جُعلت حب ذا اسما واحدا فصار مبتدأ ، ولا يجوز حبذه لأنهما جعلا اسما واحدا في معنى المدح فانتقلا عما كان عليه قبل التسمية كما يكون ذلك في الأمثال نحو، أطرّي فإنك ناعلة ، والصيف ضيعتي اللبن ، لأن أصل المثل إنما كان لامرأة، فإنما يضرب لكل واحد على ما جرى في الأصل، فإذا قلته للرجل فإنما معناه أنت عندي بمنزلة التي قيل لها هذا،[1] واستدل المبرد في هذه المسألة بهذين المثلين ليدل على ما يدخل في معاني نعم وبئس، وكانا شاهدان من باب الاستئناس والتعزيز بعد ما استدل بآيات قرآنية وأبيات شعرية.

وهذا المثل استدل بيه سبويه في باب ما ينصب على إضمار الفعل المحذوف وإظهاره في غير الأمر والنهي، يرى فيه انه يمكن حذف الفعل لكثرة استعماله، لذلك فالمبرد يختلف عن سبويه في القضية التي وظف فيها المثل.

وكما ذكر سبويه { أن من العرب من يقول من أنت زيدا وتقديره من أنت تذكر زيدا, وقدّر سبويه المثل فعندما تقول للرجل (أطري إنك ناعلة ) أي أنت عندي بمنزلة التي يقال لها هذا, ونفس الأمر إذا قلت لأحد من أنت زيدًا؛ أي أنت عندي بمنزلة الذي قال أنا زيد[2]

ولهذا يختلف المبرد عن سبويه في المسألة التي استدل لها بهذا المثل، ونجد كذلك ليس المبرد أول من استدل بهذا المثل.

---

1- ينظر، المبرد، المقتضب، ج3، ص74.

2- ينظر، سبويه، الكتاب، ج 1، ص 292.

## المبحث الثالث: الاستدلال بالأمثال في مسائل الحروف.

### 1_ الاستدلال بالأمثال في مسالة ما العاملة عمل ليس.

أورد المبرد في هذه المسألة مثلين { ما مسيئ من اعتب } ويقصد به لم يصدر من المعاتب ما يضر الذي وقع عليه العتاب، لأن المعاتب قام بذلك إما لمصلحة المعاتَب أو قام المعاتَب بفعل يضر غيره، والمثل {ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة} وهو يعني أن المظاهر ليست معيارا على ما تحمله النفوس، واستدل بهما على (ما) العاملة عمل ليس، فإنه إذا تقدم خبر ما النافية على اسمها فإنه يبطل عملها و ترجع الجملة إلى أصلها لأن كل متصرف يعمل عمل المتقدم و المتأخر وإذا كان ليس متصرف فإنه يحافظ على الحالة التي ورد فيها ، يقول المبرد « ألا ترى أنك تقول إن زيدا منطلق ولو قدمت الخبر لم تقل إن منطلق زيدا، لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة وأنا تقديم الخبر فقولك ما منطلق زيد، وما مسيئ من أعتب، فإنما قدمت على حد قولك ما زيد منطلق».[1]

استدل المبرد بهذين المثلين من باب الاستئناس والتعزيز بعد استدلاله على هذه المسألة بشاهد قرآني وشواهد شعرية، والمثل شاهدا على تقديم الخبر على المبتدأ

واستدل به ابن هشام على مسألة إهمال ما وهي من لغة تميم لأنها لم تستوفي الشروط الثلاث, وهي أن لا يقدم خبرها على اسمها، لا يقترب خبرها بـ "إلا" ولا يقترن اسمها بـ "إن الزائدة"[2]، وهنا تقدم خبرها لذلك استدل به ابن هشام في هذه المسألة.

ونجد توافقا بين المبرد وابن هشام في الاستدلال بهذا المثل على نفس القضية.

---

1- المبرد، المقتظب، ج4، ص190-194.

2- ينظر ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1992، ج2، ص 543.

**2_الاستدلال بالأمثال في مسالة حذف علامة النداء.**

استدل المبرد في هذه المسألة بثلاث شواهد من الأمثال العربية الأول (أصبح ليل ) أصله امرأ القيس تزوج امرأة وكرهت منه و كانت تبغضه النساء ومرة كان مع امرأة له فكرهت منه ليلا و تقول أصبح ليل و سار مثلا يضرب على الليلة الشديدة والثاني (أفتدي مخنوق) و(أطرق كرا) يضرب هذا المثل للرجل يتكلم و يكثر الكلام فيقولوا له أطرق كرا اي أسكت يا حقير واترك من هو أفضل من يتكلم ذكر المبرد هذه الأمثلة شواهد على جواز حذف علامة النداء، لأن النكرة شائعة، و يجب أن يرافقها حرف نداء كي تتخصص و«النكرة أصلها لا يجوز هذا فيها و لا يجوز أن تقول رجل أقبل ، لأنها شائعة فتحتاج إلى أن يلزمها و الدليل على النداء و إلا فالكلام ملتبس ».[1]

وبهذه الشواهد من الأمثال دل على أنه حذف (يا) من افتد مخنوق وأصبح ليل وأطرق كرا، فضمهم ولو كانوا نكرة غير نداء لنصبوا نونوا، وهذه الشواهد رئيسة استدل بها المبرد دون غيرها من الشواهد.

**3_ الاستدلال بالأمثال في مسالة (لا) النافية**

استدل المبرد بالمثل {قضية ولا أبا حسن لها} في باب لا النافية، كشاهد استئناس وتعزيز بعدما استدل بشاهد قرآني و شواهد شعرية، بأن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين وأن لا النافية للجنس تعمل إلا في النكرة، لأنها تعمل إلا في النكرة فيكون هذا الاسم نكرة من الناحية اللفظية ومعرفة من الناحية المعنوية، يقول المبرد «واعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين وإنما كان الاستفهام وإذا قلت لا رجل في الدار، لم تقصد إلى الرجل بعينه وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكبيره».[2]

واستدل به سبويه في باب (لا) النافية ويرى أن وجود (لا) لا تغير على ما دخلت عليه بل يبقى على حاله التي كان عليها قبل أن تدخل عليه وهو لا تعمل لا في النكرة {لأنه لا

1- المبرد، المقتظب، ج 4، ص261.

2- المرجع نفسه، جزء نفسه، ص 357.

يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة تعملها في النكرة فإذا جعلت أبا حسن معرفة أفضل لك أن تعمل (لا) ويحكم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المذكورين عليّ أنه قد غيّب عنها 10.

ويشترك المبرد مع سبويه في الاستدلال بهذا المثل على نفس القضية ومنه يظهر أن المبرد ليس هو أول من استدل بهذا المثل.

**4_ الاستدلال بالأمثال في مسالة الهاء للتنبيه.**

يرى المبرد في هذه المسألة أن هاء التنبيه قد تقع موضع الواو، فتقول لا ها الله ذا أي لا والله ذا، وأن التنبيه قبل كل ما نبهت عليه، واستدل على ذلك يقول الشاعر، تعلمتها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك أين تنسلك.

والمقصود من المثل أي قدّر لخطواتك بذرعك يضرب مثلا للإنسان الذي يكلف نفسه ما لا تطيق وفيه دعوى ليكلف نفسه حسب الاستطاعة.

فاستدل بهذا البيت على حرف الهاء و لكنه تضمن مثلا من أمثال العرب { فاقدر بذرعك}[1].

**5_ الاستدلال بالأمثال في مسالة وقوع (إلا) بمعنى (غير).**

استدل المبرد بالمثل {إنما يجزى الفتى غير الجمل} في باب ما تقع فيه إلا بمنزلة غير بعدما استدل بشواهد قرآنية وشعرية، وبهذا دل على وقوع إلا معنى غير « وقد تقع غير في موضع إلا كما وقعت إلا في موضع غير، (إنما يجزى الفتى غير الجمل) فغير هذه في موضع إلا».[2]

وهذا الحالة موجودة بكثرة كوقوع ما بمعنى ليس وغيره.

5_ استدل المبرد بالمثل {بألم ما تختتَنَّه} على أن النون الثقيلة التي تدخل على المضارع بأنها « إذا لحقت ما الزائدة في حرف الجزاء فتكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك لانفعلن و من أمثال العرب بألم ما تختتنه، فإنما أدخل النون من أجل (ما) الزائدة كاللام كما

1- ينظر، المبرد، ج 4، ص 101.

2- المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص410.

ذكرت لك »[1]. أورود المبرد هذا المثل لأحتوائه على كلمة تختتنه ودخول النون الثقيلة عليها.

واستدل بمثل آخر في نفس المسألة وهو {بعين ما أرينك} ومعناه أعجل، وهذا المثل كذلك شاهد على دخول النون الثقيلة على أرى.

ووظفهما المبرد كشاهدين من باب الاستئناس والتعزيز والقوة بعد تقديم شواهد أخرى من القرآن الكريم والحديث النبوي والشعر العربي قرآنية على هذه المسألة.

1 المبرد، المقتظب، ج3، ص13.

# خاتمـــــة

وأخيرا بعد رحلة ممتعة مع هذه الدراسة استخلصنا منها نتائج قيمة نجملها فيما يلي:

- الاستدلال بالأمثال بدأ مع النحاة الأوائل منذ وضع النحو.
- تناول موضوع الأمثال في مختلف الدراسات كان منذ القديم ولا يزال متواصلا.
- وظف النحاة جميع أنواع الكلام العربي في الاستدلال للقواعد النحوية.
- نقل أمثال جيل عن جيل جعلها محل ثقة لدى النحاة.
- استدلال المبرد بالأمثال كان متنوعا، حيث استدل بها المبرد كشاهد رئيسي وشاهد استئناس واستدل بمثل على أكثر من قضية.
- حضور الأمثال في الكلام العربي على ألسنة الناس جعلها من أهم الشواهد النحوية.
- استدلال المبرد بالأمثال كان شاملا في قضايا نحوية وصرفية وفي أنواع الكلام الثلاث الأسماء والأفعال والحروف.
- وظف المبرد عدد لا بأس به من الأمثال جعله نموذجا للدراسة.
- توسع المبرد في الاستدلال بالأمثال عن سابقيه سواء من ناحية العدد أو من ناحية قيمتها في الاستدلال، حيث نجد مثلا سبويه استدل بها إلا من باب الاستئناس والتعزيز أما المبرد فوظفها كشاهد رئيس.
- قيمة الأمثال عند المبرد في الاستدلال يدل على قيمتها في الدراسات اللغوية، بغض النظر عن قيمتها في الدراسات الأدبية.

# الملاحـــق

**1-التعرف بالمبرد**

**❖ نسبه:**

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث[1]

**❖ أسرته:**

كان المبرد من السورحيين بالبصرة ممن يكسر الأرضيين وكان يقال له:"حيان السورحي" وانتمى ألى اليمن ولذلك تزوج ابنة الحفصي اليمنية[2]

**❖ ولادته ووفاته:**

ولد سنة المبرد 210ه وذهب بعض الدارسين إلى انه ولد سنة207ه-وتوفي سنة 285ه وانفرد أبو الطيب في مراتب النحويين بأن قال : توفي سنة 282ه[3]

**2-التعريف بكتاب المقتضب:**

المقتضب من أقدم كتب النحو العربي ومن المصادر الأولى مكون من أربعه أجزاء كل جزء لا يقل عن أربعه مئه صفحه فيه عده طبقات.

هو كتاب يعالج قضايا نحويه وصرفيه وصوتيه ورتب كتاب المقتضب على طريقه سبويه في كتابه فلم يضع له المبرد مقدمه وهو يبدأ بقوله « هذا تفسيره وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال وقد أسرف المبرد في عناوين أبوابها فبلغت ثمانية و عشرين و ثلاثمئة مع وجود تداخل في كثير من أبوابه إلا أن المبرد كان واضحا في تراجم أبوابه كتابه المقتضب»[4]

1 أبو العباس المبرد، المقتضب ج1، ص 11.

2 المرجع نفسه، الصفحة نفسها، الجزء نفسه.

3 المرجع نفسه، الصفحة نفسها، الجزء نفسه،

-4 الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب يحى عبد المجيد ابومهاوي، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009، ص 15.

وهو بمثابة تلخيص لكتاب سيبويه ويحتوي كتاب المقتضب في طياته على مجموعه من الآراء النحوية والتي تدل على انتمائه البصري وهذا ما عبر عليه أحد اللغويين« إن كتاب المقتضب فيه من الآراء اللغوية والنحوية النافعة وهو المصدر الأساسي الذي تستطيع على ضوئه معرفه التفكير النحوي عند المبرد ويساعد في فهم الكتاب سبويه لا سيما أنه تشابه مع كتاب سبويه»[1]

1- الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب يحى عبد المجيد ابومهاوي، ص16.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا:** القرآن الكريم

**ثانيا: المعاجم والقواميس.**

1- فيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2008م.

2- محمد اللبيدي، معجم المصطلحات النحوية العربية، دار الفرقان، سوريا، ط1، 1985م.

**ثالثا: الكتب.**

1. اِبن القيم الجوزية، الأمثال في القرآن، دار المعرفة، بيروت، د ط، 1981م.

2. اِبن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، تح: محمود عثمان دار الحديث، القاهرة – مصر، ط1، ج1، 1998م.

3. اِبن دريد، جمهرة اللغة، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، ج2، 1348هـ.

4. اِبن فارس، مقاييس اللغة، دار الفكر، د ط، ج5، د ت.

5. اِبن منظور، لسان العرب، تح: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، د ط، د ت.

6. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله العلايلي ويوسف خياط، دار صادر ط1، بيروت، لبنان، ج 2، 1992.

7. اِبن منظور، لسان العرب، دار الفكر، لبنان، د ط، ج15، د ت.

8. ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، 1992.

9. أبو إبراهيم الفرابي، ديوان الأدب، تح: أحمد مختار، دار الشعب، القاهرة، ج1، 1974م.

10. أبو العباس المبرد، المقتضب تحقيق محمد عظمية المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ج4، ط2.

11. أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تح: عبد المجيد قطامش، دار المأمون، دمشق، ط 1، 1980م.

12. أبو هلال العسكري، جمهرة الأمثال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1988م.
13. أبي بكر الباقلاني، التمهيد، المكتبة الشرقية، بيروت، د ط، 1957م.
14. أحمد بن محمد الأندلسي، العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج3، 1983م.
15. أحمد جاسر، مجمع الأمثال للميداني، جامعة الشرق الأوسط، 2010م.
16. أسعد عبد الغني الكفراوي، الإستدلال عند الأصوليين، دار السلام، القاهرة، ط1،
17. إسماعيل بن حماد الجوهري، دار الحديث، القاهرة، د ط، 2009م.
18. الباجي، أبو الوليد، الحدود في الأصول في أحكام الأصول، تحقيق: عبد المجيد تركي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1995م.
19. جلال الدين السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، دار البيروتي، دمشق – سوريا، ط2، 2006م.
20. الجوهري، الصحاح، دار الحديث، القاهرة، د ط، د ت، 2008م.
21. حسن خميس الملخ، تفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، (د ط)، 2002.
22. حمد بن فورك، التمهيد، المكتبة الشرقية، بيروت، د ط، ص 14، 1957.
23. خديجة الحديني، موقف النحاة والإحتجاج بالحديث، دار الرشيد، العراق، دط، 1981م.
24. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982م، د ط.
25. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود شاكر، مطبعة المدني، دار المدني، القاهرة، مصر، ط3، 1992م،
26. عبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم، دار مصر للطباعة، مصر، ط1، د ت.

27. عبد المجيد قطامش، الأمثال العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1988م
28. عبد المجيد محمود، أمثال الحديث، مكتبة الصديق، الطائف، ط2، 1992م.
29. علاء معدي عبد الجواد، الشاهد الشعري في النقد العربي، جامعة الكوفة، العراق 2008.
30. محمد الرازي، الأمثال والحكم، المستشارية الثقافية طهران، 1987م.
31. محمد توفيق أبو علي، الأمثال العربية والعصر الجاهلي، دار النفائس، لبنان، ط1، 1988م، ص47.
32. محمد حسين عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1995م.
33. محمد عبد العزيز عبد الدايم، الإستدلال النحوي نحو نظرية معاصرة لأصول النحو العربي، مصر، ط1، 2007م.
34. محمد عيد، الإستشهاد والإحتجاج في اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1988م.
35. محمود إسماعيل، معجم الأمثال العربية، مكتبة لبنان، لبنان ط1، ص ك، 1992م.
36. محمود حسن الجاسم، القاعدة النحوية تحليل ونقد، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2007.
37. مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ط30، ج2، 1994.

**رابعا: رسائل التخرج**

1. زكية سعدي، مفهوم القاعدة عند سبويه، جامعة أبو بكر بالقايد، 2017-2018.
2. عايدة قرسيف، الإستدلال عند النحاة العرب، جامعة خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2017/ 2018م.

# فهرس الموضوعات

## فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| شكر وعرفان | |
| إهداء | |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول: الأمثال واليات التقعيد** | |
| المبحث الأول: الأمثال ماهيتها وأنواعها | **05** |
| 1_تعريف الأمثال | **05** |
| 2_الفرق بين المثل وأنماط التعبير المختلفة | **09** |
| 2.1_الفرق بين المثل والحكمة | **09** |
| 2.2_الفرق بين المثل والتعبير المثلي | **10** |
| 3.2_الفرق بين المثل والنادرة | **10** |
| 4.2_الفرق بين المثل والعبارة التقليدية | **11** |
| 3_أنواع الأمثال | **11** |
| 1.3_تصنيف الأمثال حسب سمة الاصطلاح | **11** |
| 2.3_تصنيف الأمثال حسب زمن ظهورها | **12** |
| 3.3_تصنيف الأمثال حسب علة نشوؤها | **12** |
| المبحث الثاني: الاستدلال ومصدره في الدرس اللغوي | **14** |
| 1_مفهوم الاستدلال | **14** |
| 1.1_المفهوم اللغوي للاستدلال | **14** |
| 2.1-المفهوم الاصطلاحي للاستدلال | **14** |
| 3.1_الاستدلال في التراث العربي | **15** |
| 2_مصادر الاستدلال النحوي وضوابطه | **19** |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث : الاستدلال والتقعيد النحوي | 27 |
| 1_الاستدلال بالمثل | 27 |
| 1.1_أهمية المثل في الاحتجاج | 27 |
| 2.1_أثر الأمثال في الاستدلال للقواعد النحوية | 27 |
| 3.1_الاستدلال بالأمثال في كتب النحو | 28 |
| 2_التقعيد النحوي | 29 |
| 1.2_مفهوم القواعد لغة واصطلاحا | 29 |
| 2.2_مراحل التقعيد النحوي | 29 |
| **الفصل الثاني : الاستدلال بالأمثال في المقتظب** | |
| المبحث الأول : الاستدلال بالأمثال في مسائل الأسماء | 36 |
| 1_الاستدلال بالأمثال في مسألة حكاية الأسماء | 36 |
| 2_ الاستدلال بالأمثال في مسألة التثنية | 37 |
| 3_ الاستدلال بالأمثال في مسألة الاسم المركب | 37 |
| 4_ الاستدلال بالأمثال في مسألة اسم الفعل | 38 |
| 5_ الاستدلال بالأمثال في مسألة الجمع | 39 |
| 6_ الاستدلال بالأمثال في مسألة حذف المبتدأ | 40 |
| 7_ الاستدلال بالأمثال في مسألة صياغة الاسم من الفعل | 41 |
| 8- الاستدلال بالأمثال في مسألة المذكر على ثلاثة أحرف | 41 |
| المبحث الثاني :الاستدلال بالأمثال في مسائل الأفعال | 42 |
| 1. الاستدلال بالمثل في مسألة حذف الأمر | 42 |
| 2. الاستدلال بالمثل في مسألة أفعال المقاربة | 42 |
| 3. الاستدلال بالمثل في مسألة الأفعال الواقعة معنى نعم وبئسى | 44 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثالث :الاستدلال بالأمثال في مسائل الحروف | **45** |
| 1. الاستدلال بالمثل في مسألة "ما" العاملة عمل ليس | **45** |
| 2. الاستدلال بالمثل في مسألة حذف علامة النداء | **46** |
| 3. الاستدلال بالمثل في مسألة "لا" النافية | **46** |
| 4. الاستدلال بالمثل في مسألة في وقوع "إلا" بمعنى "غير" | **47** |
| **خاتمة** | **50** |
| **الملاحق** | **52** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **55** |